

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

وا .. إسلام ..

في مؤتمر موسياد في تركيا

الإعلانات السيئة تعطي نتائج قاتلة

”ملخص رسالة دكتوراه“ تطوير الحاسبة عن الضريبة

على أرباح شركات الأموال لشركات المجموعة

بحث بشأن تطوير قانون ضريبة الملاهي

فهرس إجمالي للمجلة لعام ٢٠٠٦



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - تلك الحقيقة يؤكدها حجم ونوعية إنتاجها من الغزول وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرفاً وغيراً .
- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطن ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O.E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانوهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

• غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوتي .

• غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتفوز أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربي - وبنالقي دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٢٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً

العدد ٤٥٢ - ديسمبر ٢٠٠٦ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير

أ. د. / طلعت أسعد عبد الحميد

نائب رئيس التحرير

أ. د. / كامل عمران

* في هذا العدد *

صفحة	
٢	■ كلمة العدد / وإسلاماه ... رئيس التحرير
٤	■ الإعلانات السيئة تعطي نتائج قاتلة دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد
٨	■ التطبيق العملي للمعالجة الضريبية للعقود طويلة الأجل دكتور / محمد عباس بدوي
١٤	■ تعديلات قانون ضريبة الدمغة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والقوانين السابقة له دكتور / سمير سعد مرقص
٢٩	■ ملخص رسالة للحصول على درجة دكتور في المحاسبة « تطوير المحاسبة عن الضريبة على أرباح شركات الأموال لشركات المجموعة » إعداد / نبيل عبدالرؤف إبراهيم
٣٩	■ بحث بشأن تطوير قانون ضريبة الملاهي مقدمة من / نيرة أحمد شعيرة
٤٥	■ فهرس إجمالي للمجلة لعام ٢٠٠٦ م

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي للتعرف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

نصن النسخة

الاشتراكات

جمهورية مصر العربية جنيهاً	
ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينار	العراق ١٠٠٠ فلس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية.
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه.
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة.

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب :

- أ. د. عبد المنعم محمود
- أ. د. منير محمود سالم
- أ. د. شوقي خاطر
- أ. د. عبد المنعم عوض الله
- أ. د. محمود الناصي
- أ. د. أحمد حجاج
- أ. د. أحمد الحباري
- أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال :

- أ. د. محمد سعيد عبدالفتاح
- أ. د. حسن محمد خير الدين
- أ. د. شوقي حسين عبد الله
- أ. د. محمود صادق باززع
- أ. د. علي محمد عبدالوهاب
- أ. د. عبد المنعم حياتي جليل
- أ. د. عبد الحميد بهجت
- أ. د. محمد محمد إبراهيم
- أ. د. فتحي على محرم
- أ. د. السيد عبده ناجي
- أ. د. محمد عثمان
- أ. د. أحمد فهمي جلال
- أ. د. فريد زين الدين
- أ. د. ثابته إدريس
- أ. د. عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

- أ. د. أحمد القندور
- أ. د. عبد اللطيف أبو العلا
- أ. د. حسنية زهران
- أ. د. سمير طويار
- أ. د. إبراهيم مهدي
- أ. د. صقر أحمد صقر
- أ. د. نشأت فهمي
- أ. د. عادل عبد الحميد عز
- أ. د. العشري حميد درويش
- أ. د. رضا العبدل
- أ. د. نادية مكاوي
- أ. د. المعتز بالله جبر
- أ. د. محمد الزهار

كلمة العرو

بقلم

محاسب

أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة

وإسلاماه... فى مؤتمر موسىاد فى تركيا



والاستثمار فالأهداف واحدة
لكل هذه الحكومات والهدف
المعلن هو :-

- خلق فرص عمل .
- زيادة القيمة المضافة ودخل
المواطن .

- قوة الدفع نحو الاندماج فى
الاقتصاد العالمى .

- فتح الأسواق للمنافسة
الخارجية .

- دعم الشركات حتى تتواجد
فى الأسواق العالمية بدلاً
من الدخول فى منظومة

دولة إلى منظومة منطقة
ثم أخيراً إلى العالمية .

أوروبا خلال ٥٠ عاماً
انتقلت من مرحلة الاقتتال

والحروب إلى التوحيد
والتوحيد الاقتصادى

والانتقال سهل وميسر بين
الدول الأوروبية كأنها دولة

واحدة والاتحاد الأوروبى

المعقول وسط هذا العالم
الواسع وللأسف يفضل السادة
العرب الجرى وراء الخواجات -

الثقة بين هذه الدول لن تقول
معدومة ولكنها مهزوزة و تؤدي
إلى نتيجة واحدة وهى هروب

الاستثمارات الإسلامية
والعربية بالذات . وبدلاً من

إفادة واستفادة الدول
الإسلامية منها يتجهوا إلى

الغرب الذى يبيع السلاح
والناتج والإنتاج فى معظم
الصناعات استثمارات وأموال

عربية تذهب لتأتى لنا
بأسلحة الدمار والهدم ولكن

هذه هى العقول وهذا هو
الفكر الاقتصادى فى العالم

الإسلامى المشتت فكراً وعقلاً .

معظم الدول الإسلامية
أخذت وتأخذ بنظام الاقتصاد

الحر والاعتماد على القطاع
الخاص فى التنمية

المؤتمر الاقتصادى
الإسلامى العالمى يضم ٥٦
دولة إسلامية وبحضور

ومشاركة أكثر من عشر دول
أوروبية وأفريقية وآسيوية
والذى عقد فى ٢٢ نوفمبر

الماضى فى مدينة استنبول
بتركيا .

مؤتمر للتداول والتشاور
فى مناقشة القضايا

الاقتصادية الإسلامية وكان
لكلمات الوفود وكلمة رئيس
وزراء تركيا ما يدعو للأسف

والحزن من كيف يمتلك
العالم الإسلامى الكثرة

السكانية والتي تزيد عن ١,٤
مليار تعداد العالم الإسلامى

وكم يمتلك من الأموال
ويخاصة الدول العربية

الخليجية من مليارات ومع
هذا يعيش الكثير من دول

المجموعة دون الحد المقبول أو

والسوق الأوروبية المشتركة
والعملة الموحدة الأوروبية
والبرلمان الأوروبي كل هذه
المظاهر المؤسسية ليست كافية
على الفكر التقدمي لهذه
الدول والعقلية الأوروبية التي
تسابق الزمن وقد كان لهم ما
أرادوا .

أين نحن يا مسلمين من
الإسلام وإسلامه ٩٩ نداء
واستغاثة قيلت يوماً ما في
التاريخ وإلى متى سيظل
العالم الإسلامي يعاني في
معظمه من الفقر ونقص في
الأموال وهروب للأموال بدون
سبب سوى ما يقال دائماً عدم
الاستقرار السياسي في
البلدان الإسلامية وهذا شيء
يختفى واختفى تدريجياً عبر
السنوات الأخيرة في ظل
سيطرة الاقتصاد الحر على
الاقتصاد العالمي والعملة التي
حولت العالم إلى قرية واحدة .

أين مصر من هذا الحراك
الاقتصادي العالمي . لقد حضر
المؤتمر وزيرنا الهمام المهندس
/ رشيد محمد رشيد والذي
دائماً لا تخلو كلماته عن
المنجزات مدعمة بالأرقام

والبيانات مقارنة بالماضي
القريب وكيف كنا وكيف
أصبحنا ٩٩ هكذا عودنا وزير
التجارة والصناعة ولكن
بدراسة الأرقام بالمقارنات
الدولية نجد أننا قد أضعنا
الكثير من عمرنا في الإمساك
بطواحين الهواء فلا يمكننا أن
تقول إننا تقدمنا بعد أن
سمعنا و نسمع كل يوم عن
النهيارات في البنية الأساسية
في المياه في القطارات في
المetro ... والكهرباء لم تغطي
مصر حتى الآن بعد أن صرفنا
وأنفقنا المليارات وتأخرنا
وتأخرت استثماراتنا نتيجة
لهذا التزاحم في مشروعات
الخدمة واستنزاف المعونات
الأجنبية هنا وهناك وللأسف
ضاع كل شيء وانكسر على
سندان الفساد وبمطرفة
يمسكها من خائنا وباعوا
أنفسهم للشيطان في هذا
البلد .

الأمر لا يجب أن نتركها
تسير في حرية مطلقة ليعمل
كل من يريد أن يعمل على
هواه دون مراعاة للمصلحة
العامة وهذه الظاهرة للأسف
التي ظهرت في السنوات

الأخيرة وعائنا منها قبل
الثورة من مجتمع نصف في
المائة من أنه يسيطر ويمتلك -
ولكن لم يسرق أو ينهب كما
هو حاصل - أصبحت النسبة
الآن ١٠ ٪ مع مراعاة تعداد
السكان فالفساد زاد وانتشر
وأصبحت أحوال المواطنين
تسير من سوء إلى أسوأ
وأصبح معظم من يعمل في
الوظائف العامة التي لها
علاقة بالجماهير أصبح أمراً
عادياً أن يمد يديه ويسرق .

والفساد استشرى وعم
الأرجاء وزادت رائحته حتى
أصبحت تزكم الأنوف في ظل
أسلوب يتكتم المحاسبية
والحساب لكل من سرق ونهب
تحت أسباب تقال هنا وهناك
فالمال العام مستباح والقوانين
دخلت في حلبة الفساد
والإفساد وأصبحت مصر
تحتل مكاناً مرموقاً في
مسلسل دول العالم وقد أثر
ذلك على مركزها الاستثماري
والاقتصادي وأصبحت من
الدول الغير جاذبة للاستثمار.

هذا هو حالنا

وحال الدول الإسلامية

الإعلانات السيئة نملح نتائج قاتلة

دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد

أستاذ التسويق والإعلان - كلية التجارة - جامعة المنصورة

عضو جمعية التسويق الأمريكية AMA

إعلان
إتلايا كيرا
يترنينا
الانترن

■ عندما يقع رجال الإعلان في خطأ ما ... فإنها زلة لا تغتفر ... حيث لا تنصرف آثار الإعلان إلى خسارة تكلفته فحسب بل إنه يمكن أن يجرح العديد من الولايات لمرکز المنشأة ... ويؤثر بالسلب ... وبقيمة لا يمكن تقديرها - على مقدرات المنشأة الإنتاجية والتسويقية ... ومن الأخطاء المهمة التي يقع فيها رجال الإعلان ما يلي :-

(١) العنوان الرئيسي للإعلان بعيد كل البعد عن العرض الذي تقدمه .

إن أكبر خطأ يقع فيه المعلنون في إعلاناتهم أن يكون العنوان الرئيسي ضعيفاً Lousy Headline ، فمثلاً عندما أكتب إعلاناً أوبريداً

مباشراً لعمل ، فمن الطبيعي أن أقضى نصف وقتي لبلورة العنوان الرئيسي ... ففى الحقيقة أنتى أكتب حوالى ١٢ عنواناً رئيسياً قبل أن أختار العنوان الذى أعتقد أنه سيكون له أفضل رد فعل أو استجابة ، فالعنوان الرئيسى هو أهم جزء فى إعلان ، فإنه يجذب انتباه الجمهور ويشدهم إلى ما تريد أن تقوله لهم ، وإن ما تريده بالفعل هو أن تكتب عنواناً رئيسياً يقدم منفعة أو يسهم فى إثارة مشكلة لدى العملاء ويجسمها ... ويشير فضول من يقرؤه .

(٢) أن لا يكون هناك عرض على الإطلاق ... أو أن يكون العرض ضعيفاً للغاية .

حيث إنه من الصعب جداً ومن المكلف غالباً أن تجذب عميلاً جديداً إلى منتجاتك ... فما الذى يجعل شخصاً ما

يستجيب لمنتجاتك ؟ حسناً ، سأخبرك بشئ ... ليس هناك أى مبرر أن يستجيب أحد لعرض ضعيف أو سئ حيث يعطى العرض آثاراً سلبية ... اجعل العرض الذى تقدمه مؤثراً بقدر المستطاع ، وتذكر أن التكاليف المستحقة للاتفاق الإعلانى للحصول على قبول العملاء سوف يكون بالقدر الذى يخلق عميلاً دائماً Customer for Life ، وبهذه الطريقة يمكنك أن تحصل على ما هو أكثر وأكثر من التكاليف التى انفقته على إعلانك .

(٣) عدم وجود عناوين دافعة للاستجابة الفورية

No Deadline

نظر للطبيعة الخاصة التى يتميز بها البشر من الحرص الغريزى فإن من الضرورى أن يتضمن الإعلان حافزاً قوياً

يدعو إلى الشراء الفوري ... فإذا لم يكن هناك دافع أو حافز قوى يشجعهم على الاستجابة الفورية فإنهم لن يستجيبوا فربما يعجبهم إعلانك ويريدون أن يحصلوا على الميزة التي يقدمها عرضك ، ولكنهم إذا لم يجدوا الحافز الفوري فإنهم سوف يلقونه جانباً ولن يتخذوا أى رد فعل عملي إيجابى ، وسيقف الأمر هند الإعجاب ، والعنوان الدافع للاستجابة الفورية هو الذى يدفع الجمهور أن يستجيب الآن .

وهذه العناوين الدافعة للاستجابة الفورية تخلق نوعاً من الخوف لدى القارئ من ضياع فرصة معينة أو عرض خاص ، وقد وجدوا أنه كلما كان هذا العنوان أقصر كان أفضل ، ويرى بعض كتاب الإعلان إن القاعدة التى أسير عليها هى " لا تعطى لعميلك المرتقب عنواناً دافعاً تزيد مدته عن أسبوعين " ... فإذا طبقت هذه القاعدة فإنك سوف تحصل على العائد الذى ترغبه من الاستثمار فى الإعلان .

(٤) أن لا يشهد لك عملاؤك .

إن الذى يقوله عملاؤك الحاليون عنك هو أصدق عشرة أضعاف أو عشرين ضعفاً مما تقوله أنت عن نفسك حيث أن ما يشهد به عملاؤك هو من أعظم الطرق لكى تحقق مصداقية دائمة مع عملائك المرتقبين ولكن ما عدد الشهادات التى يجب أن تستخدمها ، استخدام شهادات العملاء بقدر ما تستطيع واستخدامها فى كل مكان اجعلها فى جميع إعلاناتك قم بتعليقها على الحوائط داخل منافذك ومخازنك ومن أفضل الطرق التى استخدمناها ... أننا كنا نسجل شاء العملاء علينا ونضعه على التليفون ليتم ترديده أثناء الانتظار .

(٥) عدم وجود ضمان أو ضعف الضمان .

قد يبدو ذلك شيئاً بسيطاً ... لكنه فى الغالب ما يؤدى إلى عدم فاعلية الإعلان ... وقد أثبتت الدراسات الإعلانية أنه كلما كان الضمان أفضل كلما كان عدد المشترين أكثر ، ومن المؤكد أن البعض سيحصل على ميزة الضمان ولكن هذا البعض لن

يمثل شيئاً بجانب العدد الكبير الذى سوف يشتري منك . وعلى أى حال فإذا لم تجد طريقة لضمان منتجك أو خدمتك فابحث عن شيء آخر تباعه ، ويجب أن يكون الضمان الذى تقدمه قوياً وأكيداً .

(٦) ارتباط الإعلان بأفكار تقليدية .

لماذا يجب على العميل أن يدفع تلك المبالغ الكبيرة إذا كان سيحصل فى النهاية على إعلان مشابه لإعلانات الآخرين ؟ ... حيث يجب أن يكون لدينا الجرأة لأن نكون مختلفين لأن التشابه هو انتحار . لا يمكن أن نكون بارزين إلا إذا أبرزنا أنفسنا أولاً ، وليس المهم هو أن نكون على مستوى المنافسة ... ولكن المهم هو القضاء عليها ، فيقدم المعلنون العديد من الإعلانات وخطابات البريد المباشر ورسائل الإنترنت ومن أكثر الأفكار الإعلانية قوة تلك التى لا تبدو كأنها إعلاناً ، بل قال أنه يبدو كخطاب من صديق لصديق وينجح الإعلان كلما خرج عن المألوف ويسجل نجاحاً كلما زادت الجرعة

الابتكارية فى إعدادة ...

(٧) التركيز على المنتجات

بدلاً من التركيز على

احتياجات العميل .

فكم مرة رأيت إعلاناً عن منتج معين ... وكل ما يقوله ويركز عليه هو كيف أن هذا المنتج مذهش ، ويذكر العديد من صفات المنتج ، ولكن ماذا عن ما يريده العميل بالفعل ؟ هل هذا المنتج أو هذه الخدمة تمثل ما يحتاجه العميل ؟ ... وهنا تجد أنك كلما ركزت على احتياجات العميل من السلعة أو الخدمة التى تقدمها ، فإن نتائج إعلانك سوف تكون ولا شك أفضل وأفضل .

(٨) محاولة تحقيق أهداف

متعددة .

إذا كنت قد حددت الشيء الصحيح الذى ستقوله وأبدعت الطريقة التى سيقال بها فلماذا تضيق الوقت فى قول أى شيء آخر ؟ وإذا كنا نريد من الناس أن يتذكرو شيئاً واحداً كبيراً نت الإعلان فدعونا لا نزيد من صعوبة الأمر عليهم فى عالم كثيف الاتصالات . ومن أكثر الأشياء التى لاحظتها شخصياً فى الإعلان السيئ . حيث أن

المنفذ أو وكالة الإعلان التى تقوم بعمل الإعلان غالباً ما تحاول أن تحقق أهدافاً متعددة فهو يحاول أن يعرض منافع متعددة لطبقات وأجزاء سوقية متعددة ... بما يفقده مضمون التوجيه فالإعلان يجب أن يكون له هدف واحد فقط .

كلما ركزت على

احتياجات العميل

من منتجاتك فإن

نتائج إعلانك

ستكون أفضل .

(٩) الفشل فى صياغة

قصتك الإعلانية .

إن أكبر خطأ تقع فيه بعد فوات الأوان أن العملاء يحبون أن تحكى لهم وتقص عليهم ويريدون أن يسمعوا لماذا تقدم هذا العرض الذى تقدمه ، وأنت عندما تحكى لهم القصة فإن هذا يزيد من مصداقيتك ، وعندما يصدقونك تكون استجاباتهم أفضل بالإضافة إلى ذلك قم بإخبارهم عن كل شيء عن منتجاتك سلحك أو خدمتك يمكنك توضيحه عنها « ولا تأخذ أى شيء على أنه مسلم به » حيث أن أشياء مثل الماركة و التشكيلة وطرق

الدفع التى تقبلها ، وعنوانك ورقم التليفون ... إلخ .

وكل هذه الأشياء يجب ألا تتساها وأن تضمن أى شئ من الأشياء السابقة فى الإعلان ربما يكون هو الشئ الوحيد الذى يجعا عميلك المرتقب يستجيب لك وإعلانك .

(١٠) لم يقدم الإعلان المنتج

بالبساطة والوضوح الذى

يتناسب مع عميلك !! .

يجب أن يكون الجمهور المستهدف للمنتج المعلن عنه قادراً على أن يرى ويدرك فى وصفه الغرض من المنتج ولأن يكون ، ولماذا هو مثير للاهتمام .

الإعلان الناجح

والعظيم هو الذى

تذكره ويمكن

استرجاعه فى

ذهنك .

... وإن خلق هذه الرؤية الواضحة عن الدور الذى يلعبه هذا المنتج فى حياتهم يعتبر هو الوظيفة الأولى للإعلان وبدون هذا التقديم البسيط والواضح والمركز لا يمكن للعمل الإعلانى أن يبدأ .

(١١) لم يربط الإعلان الاسم

والعلامة بصفة ثابتة !! .

يجلب ويفرض البهجة ...
ويعطيك سبباً لهذا الجهد
والشقاء من أجل الحصول
على المنتج لذلك فإنه يجذب
الانتباه ويحفز على التفكير
فى محتواه وتحس بالحاجة
للمنتج من خلال ما تخلقه من
دهشة ومتعة ...

(١٦) لم يتم بذل مجموعة من الجهود الحرفية فى هذا الإعلان !!

أن يكون مكتوباً ومحرراً
بشكل ويتصميم فى رائع ،
واستخدام موسيقى مميز ،
ومجموعة من مكونات فنية
فريدة تتضمن الإضاءة
والصوت والملابس مع إخراج
متكامل ... إن كل مكونات فن
الإعلان لها نفس أهمية العلم
الخاص به .

ولماذا نرضى بالجيد طالما
أن هناك الرائع ؟ ويجب أن
نسعى إلى الأفضل على
الإطلاق فى التسايف
والتصميم والتنفيذ ... حيث
أن هذه هى حرفتنا ، وإن
العمل يجب أن يبرق Steve
... وتلك المقاييس الإبداعية
ليست ثورية بل إنها تعبر
بوضوح عن السبب الرئيسى
الوحيد لبقاء الشركة
ومنتجاتها فى السوق .

يجرب المنتج أو يتصوره . (١٣) لا يتفق تصميم الإعلان مع شخصية المنتج واسمه فى السوق ؟

الاسماء التجارية الكبيرة
تميل لأن يكون لديها شيء عام
هو شخصية الاسم التجارى ،
وأن ذلك الشيء يتعدى مجرد
التعريف بما يقدمه الاسم
التجارى للمستهلك ... ويتمثل
ذلك فى المكانة التى يحظى
بها الصنف فى السوق وبين
المستهلكين ...

(١٤) لا يعطى الإعلان شيئاً مفيداً للجمهور المستهدف !!

يجب أن نعطي شيئاً ما
للجمهور المستهدف لجعل
رسالتنا تخترق عقولهم
ومشاعرهم بسهولة وإقناع
وخوف وابتسامة وضحكة ...
حيث إن الحافز العاطفى هو
ذلك الشيء الخاص الذى
يجعلهم يريدون أن يشاهدوا
الإعلان مراراً وتكراراً .

(١٥) لا يسقى الإعلان فى الذاكرة !!

الإعلان العظيم هو الذى
تتذكره ... ويمكنك استرجاعه
فى ذهنك ، وهو الذى يكون
غير عادى عندما تنظر إليه

ماذا يدفعك أيها العميل
للتعامل معنا دون غيرنا ؟ إن
الإعلان المتميز يجب أن يكون
مبنياً على أكثر المنافع إلحاحاً
واقناعاً للمستهلك وليس على
أحد المميزات الفريدة التى
ليست لها أهمية بالنسبة
للعميل ويجب أن يكون واضحاً
من أنك تقول الشيء الصحيح
... فإذا كنت لا تعرف ما هى
المنفعة الحاكمة فيجب أن
تكتشفها قبل أن تفعل أى شيء
آخر .

(١٦) لا يحتوى الإعلان على فكرة قوية وجذابة Big Idea

الفكرة الرئيسية فى
الإعلان هى الأداة التى تحول
الاستراتيجية إلى كيان
اتصالى إبداعى ومحرك ، وإن
الفكرة هى التى تهد المسرح
لظهور التنفيذ العبقري
والفكرة المثالية يجب أن تكون:
■ قابلة للوصف بكلمة أو
عبارة أو جملة بسيطة .
■ ذات قدرة على جذب
الانتباه .
■ تدور حول المنفعة الحاكمة .
■ مبتكرة .
■ تجعل من السهل على
المتلقى أن يشعر كأنه

التطبيق العملي للمعالجة الضريبية للعقود طويلة الأجل

دكتور / محمد عباس بدوي

أستاذ المحاسبة والضرائب

عميد كلية التجارة بدمهور (السابق)

بنسبة من الربح المقدر وفقاً للفترة السابقة تعادل نسبة ما تم تنفيذه خلال الفترة الضريبية وعلى أن يتم تسوية ربح العقد في نهاية الفترة الضريبية التي انتهى فيها تنفيذه على أساس إيراداته الفعلية مخصوماً منها التكاليف الفعلية بعد استئزال ما سبق تقديره من أرباح .

فإذا اختتم حساب الفترة الضريبية التي انتهى خلالها تنفيذ العقد بخسارة تخصم هذه الخسارة من أرباح الفترة الضريبية السابقة المحدد تنفيذ العقد خلالها ، وبما لا يجاوز أرباح العقد خلال تلك الفترة ، ويتم إعادة حساب الضريبة على هذا الأساس ويسترد الممول ما سدده بالزيادة منها فإذا تجاوزت

الأحكام التي ترتبط بالمعالجة الضريبية لأرباح العقود طويلة الأجل ، حيث تنص هذه المادة على أن :

((يتحدد صافي الربح الضريبي للمنشأة عن جميع ما ترتبط به من عقود طويلة الأجل على أساس نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد خلال الفترة الضريبية .

وتحدد نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد على أساس التكلفة الفعلية للأعمال التي تم تنفيذها حتى نهاية الفترة الضريبية منسوبة إلى إجمالي التكاليف المقدرة للعقد .

ويحدد الربح المقدر للعقد بالفرق بين قيمته والتكاليف المقدرة له .

ويحدد الربح المحدد للعقد خلال كل فترة ضريبية

تعد المعالجة الضريبية للعقود طويلة الأجل من المعالجات التي استحدثها القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وبذلك تم الحد من المنازعات التي كانت تسببه عملية التحاسب الضريبي للأنشطة التي تتناوب عمليات يتم تنفيذها بعقود طويلة الأجل ، فقد قدم المشروع الضريبي المادة (٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لبيان كيفية المعالجة الضريبية لنتيجة تلك العمليات ، ونعرض فيما يلي لنص المادة ، ثم نتبعه بشرح أحكامها وكيفية تطبيقها ، وذلك على نحو ما سيرد فيما يلي :

١ - المادة (٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

توضح المادة (٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

الخسارة الناشئة عن تنفيذ العقد الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة، ويتم ترحيل باقى الخسائر إلى السنوات التالية طبقاً لأحكام المادة ٢٩ من هذا القانون .

وهي تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بالعقد طويل الأجل عقد التصنيع أو التجهيز أو الإنشاء أو أداء الخدمات المرتبطة بها والذي تنفذه المنشأة لحساب الغير على أساس قيمة محددة ويستغرق تنفيذه أكثر من فترة ضريبية واحدة) .

٢ - نطاق تطبيق المادة (٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتم تطبيق أحكام هذه المادة على الأرباح التي تحققها المنشأة التي تقوم بتنفيذ عقود طويلة الأجل لحساب الغير ، ومن استقراء الفقرة الأخيرة من المادة (٢١) محل دراستنا ، يمكن استخلاص ما يتسم به العقود طويلة الأجل من خصائص على النحو التالي : .

(أ) من حيث موضوع العقد ، يتمثل موضوع العقد

طويل الأجل فى عمليات التصنيع أو التجهيز أو الإنشاء أو أداء الخدمات المرتبطة بها وقد رفض عند مناقشة مشروع القانون - اقتراح بإضافة عقود التوريد ضمن تلك العقود .

(ب) من حيث مدة العقد ، يتم إنجاز العمليات المرتبطة بإتمام موضوع العقد خلال دورة عمليات تتجاوز السنة المالية (الفترة الضريبية) الواحدة .

(ج) من حيث قيمة العقد ، وهى تتمثل فى القيمة التعاقدية التى يتفق عليها طرفى العقد ، وقد تتغير هذه القيمة فى بعض العقود فى حالة ما إذا تضمن العقد فى بعض بنوده الحق فى زيادة تلك القيمة .

٣ - كيفية تطبيق المادة (٢١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتحدد الربح الخاضع

للضريبة للفترة الضريبية محل التحاسب عن جميع ما تروابط به المنشأة من عقود طويلة الأجل ، وذلك على أساس نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد خلال الفترة الضريبية ، وبذلك يكون المشرع الضريبى قد أخذ بتطبيق طريقة نسبة التمام التى يتناولها المعيار المحايى المصرى رقم (٨) الخاص بعقود الإنشاءات ، حيث تؤدى تلك الطريقة إلى تحديد جزء من إجمالى الربح المتعلق بنهاية الفترة بما يتناسب مع الجهود (التكاليف) التى تحملتها المنشأة خلال تلك الفترة ، وهو ما يترتب عليه التوزيع العادل لإيرادات العقد بحيث تستفيد كل فترة من فترات تنفيذه من تلك الإيرادات ، وهو الأمر الذى يتطلب مراعاة بعض الاعتبارات عند قياس إجمالى الربح - تطبيقاً لهذه المادة - التى تتمثل فى الآتى :

(أ) يتم قياس إجمالى الربح الذى حققه كل عقد خلال الفترة الضريبية

محل التحاسب كوحدة واحدة ، وذلك بالنسبة لكافة العقود السارية في تاريخ نهاية تلك الفترة .

(ب) يتم التحاسب على أساس إجمالي الربح المقدّر للعقد في نهاية كل فترة ضريبية باستثناء الفترة الأخيرة التي تتم في نهايتها التسوية الفعلية .

(ج) يضاف إجمالي الربح التي تم الحصول عليه من الخطوة السابقة إلى إجمالي نتيجة نشاط المنشأة للفترة الضريبية محل التحاسب .

(د) تحاسب المنشأة ضريبياً على أنها منشأة متكاملة ، وليست على أساس كل عقد على حده .

هذا ولقد أوضحت المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية للقانون خطوات تحديد إجمالي الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود طويلة الأجل ، وتتم مناقشة تلك الخطوات على النحو التالي :-

الخطوة الأولى :

تحديد نسبة الإنجاز خلال الفترة الضريبية :

يقصد بنسبة الإنجاز مستوى التنفيذ الذي وصلت إليه المنشأة لإتمام الأعمال موضوع التعاقد ، ويطلق على هذه النسبة محاسبياً اصطلاح « نسبة الإتمام » ، ويتم تحديد نسبة الإنجاز لكل عقد على أساس تكاليف ما تم إنجازه خلال تلك الفترة إلى إجمالي التكاليف المقدرة لإنجاز العقد وفقاً لأخر تقدير ، ويتم استخدام نسبة الإنجاز كأساس لقياس إجمالي ربح العقد عن الفترة الضريبية محل التحاسب ، ويمكن تحديد نسبة الإنجاز باستخدام المعادلة التالية :

نسبة الإنجاز =

إجمالي التكلفة الفعلية للأعمال المنفذة حتى نهاية الفترة الضريبية

إجمالي التكاليف المقدرة للعقد (وفقاً لأخر تقدير)
× ١٠٠ %

ولتوضيح ذلك نفترض أن « منشأة السلام لأعمال التشييد » المملوكة للممول عبدالوهاب نصر أبرمت عقد لإنشاء مبنى لمعهد تعليمي خاص بقيمة إجمالية تبلغ ٧ مليون جنيه على أن تستكمل كافة المراحل التنفيذية للعقد خلال أربعة سنوات (فترات) ، وبفرض أن العقد تم تنفيذه وسلم للعميل في الموعد المتفق عليه ، وبفرض أن البيانات المتعلقة بهذا العقد خلال فترات التنفيذ كانت على النحو التالي (القيمة بالجنيه)

الفترة	إجمالي التكاليف المقدرة للعقد في بداية الفترة	إجمالي التكاليف الفعلية حتى نهاية الفترة	المتحصلات النقدية حتى نهاية الفترة
الأولى	٤٢٠٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
الثانية	٤٦٠٠٠٠٠	٢٠٧٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠
الثالثة	٤٦٠٠٠٠٠	٣٦٨٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠
الرابعة	٤٦٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠

فباستخدام البيانات السابقة تتحدد نسبة الإنجاز حتى نهاية كل فترة من الفترات الثلاثة كالتالى :

$$\% 20 = 100 \times \frac{84,0000}{420,0000}$$

نسبة الإنجاز حتى نهاية الفترة الثانية

$$\% 45 = 100 \times \frac{207,0000}{460,0000}$$

نسبة الإنجاز حتى نهاية الفترة الثالثة

$$\% 80 = 100 \times \frac{368,0000}{460,0000}$$

الخطوة الثانية :

**تحديد إجمالى الربح
الفترة المقدّر للعقد :**

يتحدد إجمالى الربح المقدّر للعقد عن كل فترة بالفرق بين قيمته التعاقدية - مع الأخذ فى الاعتبار التغيرات فى هذه القيمة إذا ما تضمن العقد فى بعض بنوده الحق فى زيادة الأسعار - وبين التكاليف التقديرية للعقد وفقاً لآخر تقدير ، ويمكن استخدام المعادلة التالية :

إجمالى الربح الفترة المقدّر للعقد = قيمة العقد التعاقدية - تكلفة العقد المقدرة .

ولتوضيح ذلك ، فإنه بالإضافة إلى البيانات السابقة التى تخص «منشأة السلام لأعمال التشييد» نفترض أن العميل وافق على زيادة قيمة العقد بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فى بداية الفترة

الضريبية الثانية ، وذلك نظراً لزيادة أسعار حديد التسليح . فباستخدام البيانات السابقة يمكن تحديد إجمالى الربح المقدّر للعقد خلال كل فترة من الفترات الثلاثة الأولى كالتالى (القيمة بالجنيه)

البيان	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة
قيمة العقد التعاقدية	٧٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠
تكلفة العقد المقدرة	(٢٢٠٠٠٠٠)	(٤٦٠٠٠٠٠)	(٤٦٠٠٠٠٠)
إجمالى الربح الفترة المقدّر للعقد	٢٨٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠

الخطوة الثالثة :

**إجمالى الربح المقدّر للعقد عن
الفترات الضريبية ما عدا
الفترة الأخيرة للتنفيذ :**

يتحدد إجمالى الربح للفترة الضريبية محل التحاسب بمقدار نسبة من إجمالى الربح المقدّر تعادل قيمة ما تم تنفيذه خلال الفترة ، وذلك باستثناء الفقرة الأخيرة التى انتهت فيها تنفيذ العقد حيث تكون كل من الإيرادات الفعلية والتكاليف الفعلية للعقد قد تحددت مما

يمكن من تسوية نتيجة تنفيذ العقد ، ويمكن استخدام المعادلة التالية :

إجمالى ربح العقد عن الفترة الضريبية = (إجمالى الربح الفترة المقدّر × نسبة الإنجاز) - إجمالى الربح المقدّر عن الفترات الضريبية السابقة .

فباستخدام البيانات السابقة يمكن تحديد إجمالى الربح المقدّر عن كل فترة ضريبية ما عدا الفترة الضريبية الأخيرة لتنفيذ العقد كالتالى (القيمة بالجنيه)

الفترة الضريبية	إجمالى الربح المقدّر للعقد حتى نهاية الفترة	إجمالى الربح المقدّر فى الفترة السابقة	إجمالى الربح المقدّر عن الفترة الحالية
الفترة الأولى ($20 \times 280,0000$)	٥٦٠٠٠٠٠	--	٥٦٠٠٠٠٠
الفترة الثانية ($45 \times 290,0000$)	١٢٠٥٠٠٠	(٥٦٠٠٠٠)	٧٤٥٠٠٠
الفترة الثالثة ($80 \times 290,0000$)	٢٣٢٠٠٠٠	(١٢٠٥٠٠٠)	١٠١٥٠٠٠

الخطوة الرابعة :

تسوية الناتج الضريبي في

نهاية تنفيذ العقد :

تتم تسوية الناتج الضريبي للعقد في الفترة الضريبية التي تنتهي فيها تنفيذ على أساس الإيرادات الفعلية والتكاليف الفعلية التي تحددت عند الانتهاء من تنفيذ العمليات موضوع العقد ، ويتم تحديد الناتج الضريبي باستخدام المعادلة التالية :

إجمالي ربح (خسارة) العقد عن الفترة الضريبية الأخيرة = قيمة العقد التعاقدية - (إجمالي التكاليف الفعلية + إجمالي الربح المقدر للعقد عن

الفترة الضريبية السابقة)

وقد تسفر نتيجة المعادلة السابقة عن إحدى الحالات التالية :

الحالة الأولى :

الناتج الضريبي إجمالي ربح

وفي هذه الحالة تكون القيمة التعاقدية للعقد في نهاية مدة التنفيذ أكبر من التكاليف الفعلية حتى نهاية تلك المدة مضافاً إليها إجمالي الربح المقدر عن الفترة الضريبية السابقة ، وباستخدام بيانات «منشأة السلام لأعمال التشييد» السابقة يمكن تحديد الناتج الضريبي للفترة الضريبية الأخيرة للعقد كالتالي :-

(القيمة بالجنيه) :

الحالة الثانية :

وجود خسارة :

وفي هذه الحالة تكون القيمة التعاقدية للعقد في نهاية مدة التنفيذ أقل من التكاليف الفعلية حتى نهاية تلك المدة مضافاً إليها إجمالي الربح المقدر عن الفترة الضريبية السابقة ، ولذلك تكون نتيجة المعادلة السابقة قيمة سالبة تمثل إجمالي خسارة الفترة الضريبية الأخيرة ، وفي هذه الحالة تتم معالجة إجمالي الخسارة ضريبياً بترحيلها ، وذلك توصلأ إلى إجمالي ربح العقد الذي يدرج ضمن الربح الضريبي للمنشأة للفترة الضريبية الأخيرة ، حيث قد نواجه بأحد احتمالين على النحو التالي :

الاحتمال الأول :

ترحيل إجمالي الخسارة

للخلف :

ويتم ذلك بخضم إجمالي الخسارة الضريبية - التي أسفرت عنها التسوية التي أظهر نتيجتها النموذج السابق - من إجمالي أرباح العقد عن الفترة الضريبية السابقة ،

بيانات	جزئي	كلي
إجمالي الإيرادات الفعلية		٧٥٠٠٠٠٠
تخضم المبالغ التالية :		
إجمالي التكاليف الفعلية	٤٨٠٠٠٠٠	
إجمالي الربح المقدر عن الفترات الضريبية السابقة		
الفترة الأولى	٥٦٠٠٠٠	
الفترة الثانية	٧٤٥٠٠٠	
الفترة الثالثة	١٠١٥٠٠٠	
		٧١٢٠٠٠٠
إجمالي الربح عن الفترات الضريبية الأخيرة .		٣٨٠٠٠٠

الفترة الثالثة المعدل =
= ١٠١٥٠٠٠ - ١٤٠٠٠٠
٨٧٥٠٠٠ جنيه .

(ب) استرداد الممول الضريبية
التي سددتها بالزيادة
عند ربط الضريبة عن
الفترة الضريبية الثالثة ،
ولأن أسعار الضريبة
على دخل الأشخاص
الطبيعيين بالشرائح ،
فإنه يلزم إعادة الربط
لتحديد الشريحة
الملائمة التي سيتم
حساب الضريبة على
أساسها حيث أن المنشأة
تحتاسب ضريبياً على
أنها منشأة متكاملة ،
وليست على أساس كل
عقد على حده .

الاحتمال الثاني :

ترحيل الخسارة للأمام :

ويتم ذلك بخضم الخسارة
الضريبية التي لم يستوعبها
إجمالي أرباح العقد التي
أسفرت عنها عملية الترحيل
للمخلف ، وذلك بترحيل
إجمالي الخسارة الباقية إلى
السنوات التالية طبقاً لأحكام
المادة (٢٩) من القانون ٩١
لسنة ٢٠٠٥ م

لكل عقد على حده .
(ب) يعاد حساب الضريبة
ويسترد الممول الضريبية
التي سددتها بالزيادة .
ولتوضيح ذلك نفترض أنه
بالنسبة لعقد «منشأة السلام
لأعمال التشييد» كانت
التكاليف الإجمالية الفعلية في
نهاية مدة العقد ٥٣٢٠٠٠٠
جنيه ، ففى هذه الحالة يكون
تحديد الناتج الضريبى للفترة
الضريبية الأخيرة للعقد
كالتالى (القيمة بالجنيه) :

كلى	جزئى	بيــــــــان
٧٥٠٠٠٠٠		إجمالى الإيرادات الفعلية
		تخضم المبالغ التالية :
	٥٣٢٠٠٠٠	إجمالى التكاليف الفعلية
		إجمالى الربح المقدر عن الفترات
	٥٦٠٠٠٠	الضريبة السابقة
	٧٤٥٠٠٠	الفترة الأولى
	١٠١٥٠٠٠	الفترة الثانية
		الفترة الثالثة
(٧٦٤٠٠٠٠)		
(١٤٠٠٠٠)		إجمالى الخسارة عن الفترات الضريبية الأخيرة .

(أ) ترحيل إجمالي خسارة
الفترة الضريبية الرابعة
إلى الخلف بخضمها من
إجمالى ربح الفترة
الثالثة ، وحيث أن

إجمالى ربح هذه الفترة
يستوعب إجمالى
الخسارة ، فإن نتيجة
الترحيل تكون على النحو
التالى إجمالى ربح

تعديلات قانون ضريبة الدمغة

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والقوانين السابقة له

دكتور / سمير سعد مرقص

محاسب قانوني ومستشار ضريبي - أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية

أستاذ بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية وكلية التجارة بدمهور

نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الفكر المحاسبى الجديد

زميل جمعية الضرائب المصرية - عضو جمعية الضرائب الدولية

مقدمة :

صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ متضمناً العديد من التعديلات الجوهرية فى قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقد استهدف هذا القانون ما يلى :

١ - إلغاء بعض أنواع ضريبة الدمغة على بعض الأوعية حيث استبان للمشروع أن فرضها سيكون لها آثار اقتصادية سلبية ويتعارض مع اتجاه الدولة نحو تبسيط الإجراءات وسياسة التحرير الاقتصادى ومراعاة محدودى الدخل ومن ثم يجب إحداث انسجام بين قانون ضريبة الدمغة وتوجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية الهامة

والحساسة بإزالة ما يعترضها من عقبات متمثلة فى ارتفاع فئات الضريبة أو تعادها أو تأثيرها السلبي على هذه القطاعات ، مثل قطاع التأمين والمصارف والإعلانات والدمغة على المراهقات واليانصيب .

٣ - تشجيع الممولين على بداية صفحة جديدة مع مصلحة الضرائب وتصفية المنازعات والقضايا المنظورة أمام القضاء بشأن ضريبة الدمغة من خلال العفو الضريبى الشامل وإنهاء المنازعات المنظورة أمام القضاء من خلال سداد نسبة من الضرائب المتنازع عليها أمام القضاء لتصفية المشاكل والمنازعات .

تاريخ سريان التعديل
الوارد فى القانون رقم ١٤٣

لسنة ٢٠٠٦ :

صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١ ونشر فى الجريدة الرسمية العدد ٢٦ (مكرر) فى أول يوليو ٢٠٠٦ .

ونصت المادة السادسة من هذا القانون على أن يعمل به من أول الشهر التالى لتاريخ نشره ومن ثم يعمل بأحكام هذا القانون اعتباراً من أول أغسطس ٢٠٠٦ بالنسبة للأحكام التى عدلها أو استحدثها أو ألغها أما باقى النصوص التى لم يطرأ عليها أى تعديل فيستمر العمل بها كما هى :

وسوف يتناول الباحث هذا الموضوع من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : إلغاء

ضررائب الدمغة التى تمعوق النشاط الاقتصادى وتمثل أعباء إضافية على الممولين .

المبحث الثانى : تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة لمسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثالث : المعفو الضريبى وإنهاء المنازعات المقيدة أو المنظورة أمام المحاكم بدرجاتها بالنسبة لضريبة الدمغة .

المبحث الأول :

إلغاء ضرائب الدمغة التى تمعوق النشاط الاقتصادى وتمثل أعباء إضافية على الممولين .

نصت المادة الثانية من القانون ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على إلغاء المواد ٩، ١٦، ٤٠، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦ من قانون ضريبة الدمغة .

وسوف نتناول فيما يلى تفصيلا ضرائب الدمغة الدمغة التى أُلغيت بموجب

هذه المادة والإلغاءات الأخرى التى تمت قبل ذلك فى الأوعية الأخرى كما يلى :

١ - التأكيد على إعفاء كل صور المستندات .

تم إلغاء المادة ٩ والتى تنص على أن «لا تستحق الضريبة على صور الأوراق التجارية ولا نسخها إذا قدمت مرفقة بالأصل المدفوعة عنه الضريبة».

وذلك انسجاماً مع الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا القانون والبند الثانى من المادة ٤ و ٥٢ و ٥٣ التى تم إلغاؤها طبقاً للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ .

وكذلك إلغاء المادة ٤١ بكل فقراتها حيث كانت الجهات المختلفة تصر على مطالبة المتعاملين بضريبة الدمغة على صور المستندات مما كان يمثل إرهاباً للمتعاملين وأعباء إضافية تعقد الإجراءات ومن ثم تم إلغاؤها .

٢ - إلغاء ضريبة الدمغة على

الفواتير والريصالات والمخالصات .

تم إلغاء المادة ١٦ بموجب

المادة الثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والتى كانت تنص على تحصيل الضريبة على إيصالات سداد الأجرة العقارات مع قيمة الضرائب المقاربة لصعوبة مراقبة استيفائها بواسطة الأفراد ولتخفيف الأعباء على ساكنى العقارات .

وتم إلغاء هذا النص انسجاماً مع إلغاء المادة ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ التى كانت تنظم خضوع الإيصالات والمخالصات والفواتير والتى كانت سبباً فى جزء كبير من الخلافات بين الممولين ومصلحة الضرائب نتيجة لحوء المصلحة إلى التقدير وعدم مراعاة من يقع عليه عبء الضريبة .

ولما كانت الإيصالات والفواتير والمخالصات هى عصب التجارة كما وأن الدولة تلجأ إلى تشجيع الممولين على إمساك الفواتير والتعامل بها خاصة وأن ذلك يخدم بشكل مباشر ضريبة المبيعات تخفيفاً للأعباء فى ظل ضعف حصيلتها بالمقارنة بالأوعية

الأخرى فقد تم إلغاؤها في القانون الأخير .

٣ - التأكيد على إلغاء الطلبات

والشكاوى سبق أن تم إلغاء

الضريبة على الطلبات

والشكاوى الواردة في

المواد ٤٢ ، ٤٣ من القانون

رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بموجب

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨

بموجب القانون رقم ٢

لسنة ١٩٩٨ نظراً لما كانت

تمثله من تعقيد الإجراءات

وزيادة الأعباء على المواطنين ،

ومن ثم تقرر إلغاء النص

الخاص بخضوعها وجاء

القانون الجديد ولم يمس هذا

الإلغاء .

٤ - إلغاء خضوع الشهادات عدا

الشهادات الدراسية

والإقرارات والتصديق على

التوقيعات من ضريبة

الدمغة فقد تم إلغاء المادة

٤٠ والتي كانت تنص على

إخضاع الشهادات الصادرة من

الجهات المختلفة سواء

حكومية أو غير حكومية ، كما

تم إلغاء خضوع القرارات

والتي كانت تخضع في ظل

هذه المادة والتصديق على

التوقيعات بمعرفة جهة

حكومية وهي أشياء كان

يتعامل معها المواطنون يومياً

وتعقد من الإجراءات وترهق

المتعاملين وخاصة فيما يتعلق

بتوفير طوابع دمغة في بعض

الجهات لذلك جاء القانون

الجديد ليلغى خضوعها .

٥ - إلغاء خضوع بعض

المستندات المتبقية

بالمعاملات التجارية

ومحاضر الشركات .

ألقى المشرع في القانون

الجديد المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ،

٥٣ من قانون ضريبة الدمغة ،

حيث كانت المادة ٤٧ تنص

على خضوع وثائق الملاحاة

التجارية وذلك تشجيعاً

للملاحاة البحرية .

وكذلك تم إلغاء المادة ٤٨

التي كانت تنص على خضوع

محاضر الشركات لضريبة

الدمغة النوعية ، وكذلك تم

إلغاء المادة ٥٢ والتي تنص

على إخضاع الكمبيالات

لضريبة الدمغة النوعية

لتيسير المعاملات التجارية

وتبسيطها وتخفيض الأعباء

على التجار والمتعاملين خاصة

بالنسبة للشيكات والكمبيالات

تطورات المعاملة

الضريبية للكمبيالات

والسندات لأمر أو لحاملها .

١ - طبقاً للمادة ٥٢ من

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

وتعديلاته قبل تعديله

بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤

المنشور في الجريدة الرسمية

المعد ٢٨ مكرر (أ) في ١٤

يوليو ٢٠٠٤ وقبل إلغائها

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦

كانت تنص على أن «تستحق

ضريبة نسبية مقدارها ستة

في الألف بحد أدنى عشرون

قرشاً على الكمبيالات

والسندات تحت الإذن أو

لحاملها» .

٢ - صدر القانون رقم

١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وتنص المادة

السادسة منه على تعديل المادة

٥٢ من قانون ضريبة الدمغة

الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة

١٩٨٠ كما يلي :

« مادة (٥٢) تستحق

ضريبة نوعية مقدارها ثلاثة

جنيهاً على كل الكمبيالات

والسندات لأمر أو لحاملها أيأ

كانت قيمتها .

ويتحمل الضريبة على
الكيميائية صاحب الكيميائية
وعلى السند لأمر مصدر
السند »

ونصت المادة السابقة على
أن يعمل اعتباراً من تاريخ
المعمل بأحكام الشيك على
النحو المنصوص عليه في
القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣
ألا وهو أكتوبر ٢٠٠٥ طبقاً
لأحكام القانون الأخير مع
مراعاة المهلة المنصوص عليها
قانوناً لتوثيق الشيك الخطي
والتي تنتهى في أكتوبر ٢٠٠٦
ولما كان الأمر يتعلق
بالكيميائيات والسندات الإذنية
وليس الشيكات ومن ثم يعمل
به اعتباراً من أكتوبر ٢٠٠٥

٣ - صدور القانون رقم
١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ وتضمنت
المادة منه إلغاء المادة ٥٢ منه
والمعلقة بإخضاع الكيميائيات
والسندات لأمر أو لحاملها
لذلك أصبح الوضع القانوني
للمعاملة الضريبية على النحو
التالى :

١ - سريان المادة ٥٢ قبل
تعديلها بالقانون ١٥٦ لسنة
٢٠٠٤ حتى أكتوبر ٢٠٠٥

٢ - سريان القانون رقم
١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ من أكتوبر
٢٠٠٥ حتى أغسطس ٢٠٠٦ .
٣ - عدم خضوع
الكيميائيات والسندات لأمر أو
لحاملها اعتباراً من أغسطس
٢٠٠٦ .

٧ - النصوص الملغاة بالنسبة
لضريبة الدمغة على
الإعلانات تم إلغاء المواد
٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ من
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
بموجب المادة الثانية من
القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦
وفيما يلي نصوص المواد
الملغاة -

(١) المادة ٦٢ وكانت تنص
على أن « تعدد الضريبة
بتعدد الإعلانات داخل اللوحة
أو اللافتة أو الورقية أو
النشرة الواحدة ، وفى حالة
حساب الضريبة على أساس
أجر الإعلان تحسب الضريبة
على أساس أجر المثل إذا كان
الإعلان مجانى ولما كانت
الإعلانات المضيفة واللافتات
والنشرات تقيّر أساس
خضوعها لضريبة الدمغة
فأصبح لا مجال لوجود هذه

المادة لانتفاء سبب وجودها .
ب - المادة ٦٣ وكانت
تنص أن « يتحمل الضريبة
المستحقة على الإعلانات من
يعمل الإعلان لمصلحته ،
ويكون الطابعون والناشرون
وكل من توسط فى نشر
الإعلان مسئولين بالتضامن
عن أداء الضريبة وذلك فى
حالة إخلالهم بواجب الإخطار
المنصوص عليه فى المادة ٦١ ،
ولما كانت الأوعية الخاضعة
قد تم تعديلها وتم وضع آلية
واسلوب جديد للأخطار فى
المادة ٦١ بعد تعديلها وكذلك ،
أسلوب لتوريد الضريبة حسب
طبيعة الشركة الخاضعة ومن
ثم أصبح لا مجال لوجود المادة
٦٣ فى ظل القانون رقم ١٤٢
لسنة ٢٠٠٦ .

ج - تم إلغاء المادة ٦٥
والتي كانت تحدد التزام
الجهات المشتفلة بنشر
الإعلان والصحف ودور
السينما وهيئة الإذاعة
والتليفزيون بتوريد الضريبة
بالنسبة للإعلانات التى
تنشرها إلى مصلحة الضرائب
ولما كانت المادة ٦١ بعد

تعديها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ قبل جعل دور هذه الجهات يقتصر على الأخطار وأنه يقع على المعلن الالتزام بسداد الضريبة إلى المصلحة عدا الأشخاص الطبيعية التي أصبح دور هذه الجهات هو التحصيل والتوريد ومن ثم أصبح لا محل لوجود المادة ٦٥ في ظل المادة ٦١ بعد تعديها .

د - إلغاء المادة ٦٦ وكانت تنص على أن يخطر على الجهات المشار إليها في المادة السابقة إصدار الإعلان أو النشر إلا بعد أداء الضريبة المستحقة إلى مأمورية الضرائب المختصة .

ويعتبر الموظف المختص بكل جهة من هذه الجهات مسئولاً عن أداء الضرائب التي لم يتم توريدها إلى مصلحة الضرائب وفي ضوء التعديل الوارد في المادة ٦١ لم يعد هناك سبباً لوجود أو الإبقاء على المادة ٦٦ سائلة الذكر ، كما وأن الفقرة الثانية من هذه المادة حملت تزايداً قد يكون سببه الحرص على تحصيل ضريبة الدمغة إلا أن

ذلك يتعارض مع نصوص قانون ضريبة الدمغة والقواعد الدستورية التي تنقل عبء الضريبة وتحمل التزامها لشخص غير خاضع لها .

٨ - إلغاء ضريبة الدمغة على

معظم المعاملات

المصرفية .

نص قانون الضرائب الجديد على إلغاء المادة ٥٨ ، ٥٩ من قانون ضريبة الدمغة ، وكانت المادة ٥٨ قبل إلغائها تناول خضوع بعض المعاملات المصرفية للضريبة مثل فتح الحساب المصرفي ، وحسابات التوفير ، وأذون التسوية ، وأوامر النقل المصرفية ، وكشوف ومستخرجات الحساب ، وحوافز التحصيل ، وخطابات الضمان ، وعقود الكفالة ، ولما كانت المادة ٥٩ تناول من يتحمل عبء الضريبة في الأحوال السابقة فقد تم إلغائها أيضاً .

ولا شك أن ذلك الإلغاء يخفف من الأعباء التي كان يتحملها المتعاملين مع المصارف ويخفف أعباء الخدمات المصرفية ويؤدي

ذلك بالضرورة إلى استفادة المتعاملين مع البنوك وتشجيع التعامل من خلالها ، وكذلك زيادة واتساع العمليات المصرفية بعد تخليصها من الأعباء المتمثلة في ضريبة الدمغة .

وقد تضمن مشروع القانون قبل رقمه نصاً يقضى بإخضاع الودائع لضريبة الدمغة النسبية وقدرها نصف .

إلا أن مجلس الشعب استبعد هذا النص ولم يوافق عليه نظراً لأثر فرض هذه الضريبة على الودائع وبالتالي الادخار في مصر مما سيكون له أثر سلبي على الاستثمار ، وهذا يتعارض مع توجهات الدولة نحو تشجيع الادخار والاستثمار .

٩ - إلغاء خضوع بعض

الأنواع مراعاة لمحدودي

الدخل .

سبق وأن تناول القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ إلغاء ضريبة الدمغة على الخدمات البريدية والمتمثلة في تداول الطرود والخطابات ، ونقل

النقد ، وتأجير صناديق البريد ، وتحصيل لأوراق بواسطة الهيئة ، والحساب الجارى ولما كان المتعاملين مع هيئة البريد هم من محدودى الدخل وصغار المتعاملين والفئات الأخرى التى ليس لديها إمكانيات للحصول على هذه الخدمات من الجهات الأخرى التى تقدم هذه الخدمات بخلاف هيئة البريد ، ومن ثم ارتأت إعفائها لرفع الأعباء عن كاهل هذه الفئات والتى كانت تخضع للضريبة بموجب المواد ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ قبل إلغائها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ .

١٠- إلغاء بعض نصوص ضريبة الدمغة على أرباح المراهقات واليانصيب وما فى حكمه .

ثم إلغاء المواد ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وجاء الإلغاء كنتيجة طبيعية لإدماج مهاملة المراهقات مع اليانصيب فى المادة ٧٤ بعد تعديلها بالقانون

السابق كما تم تخفيض الضريبة الواردة فى البند من المادة ٧٥ الملقة ليصبح سعر الضريبة على الأنصبة والمزايا التى يحصل عليها حاملوا السندات والمؤمن لهم والمدخرون عن طريق السحب أو الاختيار بالقرعة الذى تجرىه أى جهة عامة أو خاصة ١٥٪ وليس ٢٠٪ كما كان وارداً فى نص المادة ٧٥ قبل إلغائها ، كما تم إلغاء النص المتعلق بالإعفاء من الضريبة إذا لم تتجاوز القيمة ١٠ جنيهات فى المادة ٧٧ وجواز تقسيط الضريبة الوارد فى المادة ٧٨ لعدم ملائمة هذه النصوص .

١١- إلغاء ضريبة الدمغة على الأوراق المالية وتداولها .

وتم ذلك بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ وبعد أن انتهت المحكمة الدستورية العليا إلى عدم دستورية فرض ضريبة على الأوراق المالية وبالتالي عدم دستورية المواد ٧٣ - ٨٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والتى كانت بموجبها تفرض ضريبة على

الأوراق المالية سواء كانت مقيدة فى البورصة أو غير مقيدة بها وسواء كانت ممثلة فى أسهم أو حصص أو أنصبة أو غير ممثلة ، وكذلك تفرض الضريبة السابقة على الشركات التى تؤسس أو تزيد رأسمالها خلال السنة ، وكذلك كانت تفرض ضريبة على شراء وبيع الأوراق المالية وكان لها أثر سيئ على الاستثمار وإنشاء الشركات مما انعكست آثاره بشكل سيئ على الاقتصاد المصرى والتنمية ، ومن ثم إلغاء هذه المواد إضافة إلى عدم دستورتها لأنها تمثل اعتداء على الملكية والمساس بها وهو ما يخطو الدستور المصرى وينهى عنه .

١٢- إلغاء ضريبة الدمغة على تأسيس الشركات .

تم إلغاء المواد ٩٣ ، ٩٤ من قانون ضريبة الدمغة بموجب المادتين ٩٣ ، ٩٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وكانت تفرض بموجب المادتين ضريبة دمغة نوعية على تأسيس الشركات بأنواعها سواء كانت

شركات أموال أو شركات أشخاص كما تفرض ضريبة نوعية نوعية على زيادة رأس مال الشركات وكان من شأن فرض هذه الضريبة زيادة الأعباء المالية بالنسبة لتأسيس الشركات وكان بدوره يؤثر سلباً على الاستثمار تأسيس وإنشاء الشركات ، ومن ثم نص تعديل القانون الأخير على إلغائها لتشجيع تأسيس الشركات وتخفيض الأعباء المالية المتعلقة بإنشائها ومن ثم تشجيع الاستثمار وتأسيس الشركات .

١٣ - إلغاء ضريبة الدمغة على السجلات والقيد بها وصرف المواد التمويلية .

كانت المادة ٩٥ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته تنص على فرض ضريبة دمغة على عدد من الأوعية الواردة في هذه المادة وهي .

١ - قيد كل وكيل أو ممثل تجارى لشركة أجنبية وتجديده .

٢ - القيد فى سجل الوكلاء التجاريين وتجديد

هذا القيد .

٣ - تعديل بيانات القيد فى سجل الوكلاء التجاريين .

٤ - القيد فى السجل التجارى وتجديد هذا القيد .

٥ - القيد أو الاشتراك أو الانضمام للنقابات المهنية .

٦ - قيد التلاميذ المستجدين فى كل مرحلة من مراحل التعليم .

٧ - أوراق سجلات الأسلحة والذخائر .

٨ - صرف المقررات التموينية التى توزع بالبطاقات .

ولما كانت الدولة تعمل على تشجيع النشاط التجارى وتحرص على إزالة أى قيود تعترضه سواء فيما يتعلق

بالوكلاء أو الممثلين التجاريين ، والقيد فى سجلات الوكلاء التجاريين ، وتعديل بياناتها ،

والقيد فى السجل التجارى كما وأن اتفاقية الجات تخطر

فرض ضرائب أو رسوم تعوق التجارة الدولية لذلك ارتأت

إلغائها وتشجيع التجارى القيد فى السجل التجارى

لتنظيم التجارة وتعاملات

للمواطنين ومحدودى الدخل ورفع الأعباء عنهم ، كما وأن إخضاع أوراق سجلات الأسلحة والذخائر أصبحت

مع قلة وانعدام حصيلتها تمثل سبباً لإلغائها .

التجار ، كما تم إلغاء الضريبة على القيد والانضمام للنقابات المهنية تشجيعاً وتفعيلاً لدور هذه النقابات لتصبح كيانات قوية ، وكذلك مراعاة البعد الاجتماعى بإلغاء ضريبة الدمغة على قيد المستجدين فى مراحل التعليم الخاصة وإلغاء ضريبة الدمغة على صرف المقررات التموينية وتخفيض الأعباء على المواطنين ومحدودى الدخل ورفع الأعباء عنهم ، كما وأن إخضاع أوراق سجلات الأسلحة والذخائر أصبحت مع قلة وانعدام حصيلتها تمثل سبباً لإلغائها .

١٤ - إلغاء ضريبة الدمغة على

شهادات وكشوف

الوزن

تنص المادة ١٠١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته على أن « تستحق

ضريبة نوعية مقدارها خمسون قرشاً على شهادات

وكشوف وزن البضائع التى يحررها الأشخاص المرخص

لهم بالقيام بعمليات الوزن للجمهور . ويتحمل الضريبة

طالب الوزن .

ونظر لعدم أهمية هذا الوعاء حيث أصبح عبء على الجهات المختلفة والشركات خاصة أن معظم الشركات تلجأ إليه لحصر حمولة السيارات الداخلة والخارجة ، لذلك ارتأى إلغاء هذه الضريبة للأعباء على الشركات والمتعامين معها وضعف حصيلة هذه الضريبة .
١٥ - إلغاء ضريبة الدفعة على إقرارات الذمة المالية والثروة المالية .

كانت المادة ١٠٢ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته تنص على أن تستحق ضريبة نوعية مقدارها ثلاثة جنيهات على كل إقرار ذمة أو ثروة مالية يقدم تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ في شأن تحقيق العدالة الضريبية ويتحمل الضريبة مقدم الإقرار .

ولما كانت الدولة تعمل على تشجيع تقديم الإقرارات فقد

زالت القيود المالية المتوتبة على تقديمه بإلغاء ضريبة الدفعة على هذه الإقرارات بموجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ لتشجيع المواطنين على تقديم هذه الإقرارات والالتزام بتقديمها لأن الفائدة من تقديمها تتعدى كثيراً قيمة الضريبة المفروضة عليها إضافة إلى الضبط المالي للمجتمع الوظيفي والمجتمع الضريبي .

١٦ - إلغاء ضريبة الدفعة على منح الجنسية .

كانت المادة ١٠٢ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته تنص على أن تستحق على قرار منح الجنسية المصرية ضريبة نوعية مقدارها ألف ومائتان جنيه .

ويعفى من هذه الضريبة من ينتمى بجنسية لغالبية السكان في بلد لفته العربية أو دينه الرسلام ولا تسمح حالته المادية بأداء هذه الضريبة وذلك متى قدم طلباً لإعفائه منها إلى رئيس مصلحة الضرائب .

ولما كانت هذه الحالات محدودة من ناحية ، وأغلب الحالات يمرى عليها الاستثناء من الخضوع أو الإعفاء ومن ثم ارتأى إلغاء هذا النص لعدم فاعليته وانعدام حصيلته تقريباً .

١٧ - إلغاء ضريبة الدفعة على الموازين والأجهزة الحاسبة أو التي تعتمد في إدارتها على المهارة أو الصدفه .

تم إلغاء المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته وبذلك لم تمد الموازين التي تتحرك بوضع قطعة عملة فيها ، وكذلك الأجهزة التي تعتمد في إدارتها على المهارة أو الصدفه ، وكذلك الآلات تسجيل النقود تخضع لضريبة الدفعة نظراً لضآلة هذا النشاط وحصيلته ، الأمر الذى كانت الإدارة الضريبية تجد صعوبة أيضاً في الرقابة على استيفاء ضريبة الدفعة على هذه الأجهزة وتحتتمل تكاليف أكبر من لاريرادات الناتجة عنها .

المبحث الثاني :

تعديل بعض أحكام

قانون ضريبة الدمغة

لمعالجة التطورات

الاقتصادية والاجتماعية .

١ - تعديل فئات وأوعية

ضريبة الدمغة على

الأعمال المصرفية .

كانت المادة ٥٧ من القانون

رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل

تنص على خضوع عقود

عمليات فتح الاعتماد لضريبة

دمغة سنوية قدرها ١٠ في

الألف ، وكذلك عقود تحويل

الأموال والنزول عليها لضريبة

قدرها ٦ في الألف بعد أدنى

عشرون قرشاً ، والسلف

والقروض والإقرار بالدين

لضريبة فئات تتراوح بين ٢

في أدنى الألف و٨ في الألف

حسب مبلغ القرض إلا أن

النص السابق كان محل انتقاد

لارتفاع قيمة ضريبة الدمغة

على القروض وبالتالي زيادة

تكاليفها ويشكل أعباء إضافية

على لامتشروعات مما يشكل

مع العناصر الأخرى أحد

الأسباب تمثر المشروعات فتم

تعديل نص المادة ٥٧ على

النحو التالي :

مادة (٥٧) : » تستحق ضريبة

نسبية على أرصدة التسهيلات

الائتمانية والقروض والسلف

التي تقدمها البنوك أثناء

السنة المالية بواقع اثنين في

الألف على أن يلتزم البنك

بسداد نصف في الألف على

الرصيد في بداية كل ربع سنة

ويتحمل البنك والعميل

الضريبة مناصفة .

وفي ظل النص الجديد تم

تخفيض ضريبة الدمغة من

١٠ من الألف إلى ٢ من

الألف .

كما استبدل المشرع لفظ

الاعتمادات بأرصدة

التسهيلات الائتمانية ولفظ

التسهيلات الائتمانية وهذا

اللفظ الأخير أعم وأشمل من

عبارة الاعتمادات وأصبح

الخاضع ليس هو قيمة

الاعتماد ولكن رصيد التسهيل

الائتماني وبالتالي انتهت أهم

المشاكل التي تواجه تطبيق

ضريبة الدمغة على

الاعتمادات ألا وهو الغطاء

التقدي ومشاكل تفسيره وما

يعتبر غطاءً تقدياً وما لا

يعتمد على أن تقسيم الضريبة

إلى أربعة أجزاء كل جزء

يغطي ربع سنة وتستحق عليه

الضريبة بنسبة ١/٢ من آلاف

في نهاية كل ٣ شهور على

رصيد التسهيل الائتماني

وبالتالي يستفيد أصحاب

التسهيلات الائتمانية من

السداد خلال هذه الفترة في

تخفيض عبء ضريبة الدمغة

والعكس صحيح مما يعتبر

حافز لهم على الالتزام

بالسداد .

ولا شك أن تجزئة

الضريبة كل ٣ شهور

واحتسابها على الرصيد في

نهاية كل ٣ شهور أفضل من

القانون السابق إضافة إلى

تخفيض السعر وتقادي

المشاكل التي كان يثيرها النص

القديم بالنسبة للقطاع التقدي

كل ذلك يعتبر ميزة استحدثها

النص الجديد في قانون

ضريبة الدمغة رقم ١٤٢ لسنة

٢٠٠٦ .

٢ - تعديل الضريبة على

أقساط ومقابل التأمين

وما في حكمها .

كانت المادة ٥٠ من القانون

المدنية المتعلقة بها وعلى
أقساط التأمين الإجبارى
أياً كان نوعه .

٢ - عشرة فى المائة على
مقابل التأمين على النقل
البرى والنهرى والبحرى
والجوى بعد أدنى جنيته
واحد .

٣ - عشرة فى المائة على كل
قسط من أقساط
التأمينات الأخرى وعلى
مقابل هذه التأمينات بما
فى ذلك التأمين ضد
أخطار الحرب ويعد أدنى
جنيته واحد .

٤ - ثمانية فى الألف سنوياً
على إجمالى أقساط
ومقابل التأمين التى
تحصلها شركات التأمين .

مادة (٥١) :

« يتحمل الضريبة
المستحقة على أقساط ومقابل
التأمين كل من المؤمن والمؤمن
له مناصفة .

وتتحمل شركة التأمين
الضريبة على إجمالى أقساط
ومقابل التأمين رضى جميع
الأحوال لا تسرى الضريبة
على أقساط ومقابل إعادة

وأدى ارتفاع هذه الضريبة
إلى ارتفاع قيمة أقساط
التأمين مما حدى بالشركات
أما إلى إهمال التأمين ويمثل
ذلك خطراً على المستوى
القومى فى أو اللجوء إلى
شركات التأمين الأجنبية التى
تعمل فى الخارج لإبرام
الوثائق معها حيث لا وجود
لمثل هذه الضريبة مما يجعل
القسط أقل من نظيره الذى
تعرضه شركات التأمين
المصرية كما أدى إلى انكماش
عمل شركات التأمين المصرية
رغم أهمية دورها وأهميتها
كأحد المؤسسات المالية
الفاعلة فى الاقتصاد المصرى .
لذلك تم تعديل المادة ٥٠ و
٥١ من القانون ١١١ لسنة
١٩٨٠ على النحو التالى :-

مادة (٥٠) :

« تستحق بضريبة دمغة
على أقساط ومقابل التأمين
بالفئات الآتية :-

١ - واحد فى المائة على كل
قسط من أقساط التأمين
على الحياة أو التأمين من
الأمراض أو الإصابات
الجسدية أو المسئولية

رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ قبل
تعديلها بالقانون الأخير تنص
على استحقاق ضريبة دمغة
نسبية على النحو التالى :-

(أ) ٢ ٪ على أقساط التأمين
على الحياة أو التأمين
من الأمراض أو
الإصابات الجسدية أو
المسئولية المدنية المتعلقة
بها وعلى أقساط
التأمين الإجبارى أى كان
نوعه .

(ب) ١٥ ٪ بعد أدنى عشرة
قروش على النقل البرى
والنهرى والبحرى
والجوى .

(ج) ٢٠ ٪ على كل قسط من
أقساط التأمينات
الأخرى بما فى ذلك
التأمين ضد أخطار
الحرب .

(د) ٤ ٪ على رأس المال المبين
فى عقود ترتيب إيراد
لدى الحياة أو لمدة
محدودة .

(هـ) ٠,٠٨ ٪ سنوياً على
إجمالى مقابل وأقساط
التأمين التى تحصلها
شركات التأمين .

التأمين .

وكل الاقتراح الأول قبل صدور هذه المادة ومطلب منظمات الأعمال إلا يزيد البند ٢ ، ٣ عن ٥ ٪ والغاء البند (٤) لما يمثله من ازدواج مرة عند استحقاق الأقساط ومرة أخرى عند تحصيلها .

٣ - التعديلات التشريعية بالنسبة لضريبة الدمغة على الإعلانات .

عدل القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بموجب المادة الأولى المواد ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته على النحو التالى :

أولاً : تعديل المادة ٦٠ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته :

تم تعديل المادة ٦٠ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته فصيح نصها على النحو التالى :-

« يعتبر إعلاناً كل إعلان أو إخطار أو تبليغ يتم بزية وسيلة وتستحق ضريبة نسبية يواقع ١٥ ٪ من أجر الإعلان أو من تكلفته التى تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون عناصر

حسابها وذلك بحسب الأحوال بالنسبة إلى :

١ - الإعلانات التى تمرض على اوحات دور السينما أو شاشة التليفزيون .

٢ - الإعلانات التى تذاع بالراديو .

٣ - الإعلانات التى تقام فى الطرقات العامة أو أسطح واجهة العقارات أو غيرها من الأماكن وعلى وسائل النقل المختلفة .

٤ - الإعلانات التى تنشر فيما يطبع ويوزع فى مصر بما فى ذلك الصحف والمجلات والتقاويم السنوية وكتب الدليل والكتب والكرائيات والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها .

وطبقاً لهذا التعديل أصبحت الإعلانات الخاضعة هى الإعلانات التى تعرض فى دور السينما أو التليفزيون أو الراديو أو لاطرقات العامة أو أسطح وواجهات العقارات أو وسائل النقل بصرف النظر عن طبيعة الإعلان أو إضاءته أو شكله أو مادة الإعلان

والصحف والمجلات والتقادم التقاويم السنوية وكتب الدليل والكتب والكراسات والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها .

كانت المادة ٦٠ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ تناول ما يلى :

القسم الأول :

(أ) الإعلانات المعلقة أو الملصقة فى الطرقات العامة وغير الطرقات العامة والإعلانات على الورق بحيث يطول بقاؤها والإعلانات على غير الورق .

(ب) الرعايلات على التقاويم السنوية على الهدايا .

(ج) الإعلانات التى تنشر فى برامج المحلات الخاضعة لضريبة الملاهى .

(د) الإعلانات المضيفة إضاءة ثانيتة أو إضاءة متحركة .

وتناول القسم الثانى من المادة كيفية حساب مساحة الإعلان .

وتناول القسم الثالث الإعلانات فى دور السينما

والتليفزيون والإذاعة
والصحف والمجلات
والإعلانات التي توزع باليد
وأغلفة الكبريت .

وكان يعيب هذه المادة
تفاوت الفئات التي يخضع لها
الإعلان حسب نوع الإعلان مع
تعدد النوع الأول من حيث
الخضوع وفئاته .

فاستحدث تعديل المادة ٦٠
بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة
٢٠٠٦ .

١ - توحيد الفئة التي تخضع
لها كل الإعلانات لتصبح
١٥٪ .

٢ - أصبح الوعاء هو أجر
الإعلان أو تكلفته حسب
الأحوال .

٣ - تم دمج الأوعية السابقة
في أربعة فئات كما يلي :

● البند (ز) من المادة ٦٠
قبل إلغائها تمثلت في البند
(١) من المادة ٦٠ بعد تعديلها
بعد إلغاء خضوع ما شابهها
مثل زشرطة كاسيت فيديو .

● البند (ح) أصبحت
البند (٢) من المادة ٦٠ بعد
تعديلها .

● البند (ي) أصبح لابند

(٤) من المادة ٦٠ بعد تعديلها .

● البند أ ، ب ، ح ، هـ ، و
أدمجت وأصبحت البند (٣)
من المادة ٦٠ بعد تعديلها .

وهناك خلاف حول مدى
استمرار خضوع الإعلانات
التي تنشر في برامج المحلات
الخاضعة لضريبة الملاهي أو
توزع معها ، فيرى البعض أنها
من عداد النشرات الدورية
الخاضعة الواردة في البند
(٤) والتي تخضع بموجبها
هذه النشرات على اختلاف
أنواعها ، ويرى البعض الآخر
عدم خضوعها استناداً إلى
المبايزة بين هذه الإعلانات
والبند (ي) من نفس المادة قبل
تعديلها .

كما أن هناك خلافاً حول
مدى خضوع البند (ط) على
الإعلانات على الورق أو على
أغلفة الكبريت التي توزع باليد
أو ترسل بالبريد أو تطبع على
الإشارات البرقية حيث أن
البند (٣) في المادة ٦٠ بعد
تعديلها لا تتضمن هذا النوع
من الإعلانات .

وحسناً فعل المشرع بأن
أغفلت المادة ٦٠ بعد تعديلها

تناول كيفية حساب مساحة
الإعلان لأن مكانها اللائحة
التنفيذية وليس نص المادة ٦٠ .
كما تم تعديل المادة ٦١ من
القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠
وتعديلاته بحيث اقتصر
التحصيل والتوريد بالنسبة
للجهات المعلقة على الأشخاص
الطبيعيين أما بالنسبة
للأشخاص الاعتبارية فيقتصر
دور المعلنين على إخطار
المصلحة بهذه الإعلانات
ويتعهد صاحب الإعلان
بسداد الضريبة المستحقة
مباشرة إلى مصلحة الضرائب
وأصبح هذا النص على النحو
التالي :

« على كل جهة تقوم
بالإعلان أن تخطر مصلحة
الضرائب عن الإعلانات التي
يتم عرضها أو إذاعتها أو
نشرها موضعاً الإعلان
وقيمته والضريبة المستحقة
عليه .

وتحدد اللائحة التنفيذية
لهذا القانون البيانات الأخرى
التي يتضمنها الإخطار .

ويلتزم صاحب الإعلان من
الأشخاص الاعتبارية بسداد

الضريبة إلى مأمورية الضرائب المختصة ، كما تلتزم الجهة التي تقوم بالإعلان للأشخاص الطبيعية بتحصيل لاضريبة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة وذلك كله خلال شهرين من تاريخ شهر الإعلان .

وفي جميع الأحوال تلتزم الجهات التي تقوم بالإعلان بالاحتفاظ بسجل أسماء من تم الإعلان لصالحهم .

وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

تعديل المادة (٦٤) المتعلقة بالإعفاءات

تم إجراء تعديل على المادة ٦٤ في ظل القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث تضمن التعديل كل الإعفاءات الواردة في المادة ٦٤ قبل التعديل عدا البند (ح) من المادة ٦٤ قبل التعديل ونصها .

« الإعلانات غير المضيئة التي تبين اسم المحل أو نوع نشاطه سواء كانت داخل المنشأة أو خارجها وكذلك

الإعلانات المضيئة داخل المنشأة لتلك الأغراض .

وذلك انسجاماً مع تعديل المادة ٦٠ التي لم تتضمن نصاً مشابهاً للمادة ٦٠ قبل تعديلها والذي كان ينص على إخضاع الإعلانات المضيئة والتي كانت تسبب مشاكل كثيرة في التطبيق كما وأن الإعلان أصبح لغة العصر وعصب التجارة وأداة والمادة لترويج السلع والخدمات ومن ثم يجب تشجيعه من خلال عدم النص على خضوعه للضريبة ولزيادة القدرة التنافسية للمشروعات مما يمثل اتجاه إيجابى يجب أن تعمل الدولة على تشجيعه .

٤ - تعديل ضريبة الدمغة على أرباح المراهنات واليانصيب وما فى حكمه .

نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على تعديل المادة ٧٤ والتي كانت تنص على :

« تستحق ضريبة نسبية مقدارها ستون فى المائة على المبالغ المدة للأداء لجميع المراهنين فى مراهنات سبق

الخييل وصيد الحمام وغيرها من أنواع المراهنات واستبدلت هذه المادة بالنص التالى :

مادة (٧٤)

تستحق ضريبة نسبية على :

١ - المبالغ المدة للأداء للمراهنين فى مراهنات سبق الخييل وصيد الحمام وغيرها من أنواع المراهنات وعمليات اليانصيب بجميع أنواعها وذلك بواقع ٦٠ ٪ من هذه المبالغ ويتحمل الرابع الضريبة .

٢ - المبالغ أو الجوائز المدة للأداء نقداً أو عيناً للرابحين فى المسابقات وذلك بواقع ٢٠ ٪ من المبلغ أو قيمة الجائزة .

ويتحمل الرابع الضريبة . وتخفف الضريبة إلى النصف إذا وقع المبلغ أو الجائزة فى نصيب الجهة المنظمة للمسابقة أو المصدرة لليانصيب .

٣ - الأنصبة والمزايا التي يريدها أصحاب السندات أو المؤمن لهم والمدخرون عن طريق السحب أو الاختيار

بالقرعة الذي تجريه أية جهة من الجهات العامة أو الخاصة وذلك بواقع (١٥٪) من قيمة ما يتم الحصول عليه .

ويتحمل الرابع الضريبة .
ويلاحظ هنا أن المشرع ساوى بين معاملة المراهنات واليانصيب بالنسبة لضريبة الدمغة أما أرباح المسابقات فاستأثرها المشرع بسعر منخفض هو ٥٪ من قيمة المبالغ أو قيمة الجائزة للتمييز بين الربح الناتج عن الأعمال القدرية كالمراهنات واليانصيب والأعمال التي تعتمد على المهارات والذكاء والإبداع فعملها معاملة هينة تشجيعاً لها .

إلا أننا نختلف مع المعالجة الواردة في المادة ٧٤ سالفه الذكر وخاصة فيما يتعلق بالمساواة في المعاملة الضريبية لكل من المقامرة واليانصيب ، وخاصة أن الأخير أصبح أداة من أدوات الترويج التجاري ووسيلة لتمويل الجمعيات الخيرية ، ومن ثم فإنه كان يجب أن يعامل اليانصيب معاملة هينة عن معاملة القمار

والمقامرة لأن مخاطبة المقامرة بسعر ضريبة مرتفع أمر مقبول في ظل التوجه نحو محاربة المقامرة والقمار ، أما اليانصيب فهو أداة من أدوات الترويج والتمويل يجب تشجيعها ونرى تخفيض الضريبة لتصبح ٣٠٪ بدلاً من ٦٠٪ كما هو وارد بالقانون الجديد والقديم .

المبحث الثالث :

العفو الضريبي وإنهاء المنازعات المقيمة أو المنظورة أمام المحاكم بدرجاتها بالنسبة لضريبة الدمغة

إن أى إصلاح وأى محاولة جادة للإصلاح لابد وأن تنتهى أولاً رواسب الماضى المتمثلة فى المنازعات والخلافات المنظورة أمام القضاء لأن وجود هذه المنازعات ستشغل السلطات الضريبية عن أى محاولة جادة للإصلاح .

لذا ارتبط الإصلاح الضريبي بإنهاء رواسب الماضى التى نشأت فى مناخ غير موات بين المصلحة والممولين .

وانقسمت أوجه الإصلاح بشأن مخالفات الماضى إلى قسمين :

- ١ - العفو الضريبي الشامل .
- ٢ - إنهاء المنازعات المنظورة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها وسوف نتناول موقف التشريع الجديد على النحو التالى :
- أ - العفو الضريبي الشامل :

نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على أن تقضى الخصومة فى جميع الدعاوى المقيمة أو المنظورة لدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها قبل تاريخ العمل بهذا القانون بين مصلحة الضرائب والممولين التى يكون موضوعها الخلاف فى تقدير ضريبة الدمغة وذلك إذا كانت وذلك إذا كانت الضريبة محل النزاع لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه وتتمتع المطالبة بما لم يسدد من ضريبة تتعلق بتلك الدعاوى .

وفى جميع الأحوال لا يترتب على انتضاء الخصومة حق للممول فى استرداد ما

سبق أن سدد له حساب الضريبة المتنازع عليها .

وذلك كله ما لم يتمسك الممول باستمرار الخصومة في الدعوى بطلب يقدمه إلى المحكمة المنظورة أمامها خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولا شك أن العفو الضريبي سوف يضيء مناخ من الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب ومن شأنه شيوع علاقة طيبة بين الطرفين بعد أن سمعت المصلحة بإرادتها المنفردة إلى إثبات حسن النية ورغبتها في التعاون وإنهاء الماضي والمنازعات رغم أنها الطرف القوي في العلاقة .

ب - إنهاء المنازعات المنظورة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها :

إذا تجاوزت الخلافات المنظورة أمام القضاء خمسة آلاف جنيه فقد وضع القانون آلية لإنهاء المنازعات المقيدة أو المنظورة أمام القضاء على النحو التالي الذي أوضحته المادة الرابعة من القانون رقم

١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ فتصت على أن « في غير الدعاوى النصوص عليها في المادة السابقة يكون للمولين في المنازعات القائمة بينهم وبين مصلحة الضرائب حول ضريبة الدمغة والمقيدة أو المنظورة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها قبل تاريخ العمل بهذا القانون طلب إنهاء المنازعات خلال سنة من ذلك التاريخ مقابل أداء نسبة من الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة المتنازع عليها وفقاً للشرائح التالية :-

- (٣٠ ٪) من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة المتنازع عليها حتى مائة ألف جنيه .

- (٦٠ ٪) من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة المتنازع عليها فيما يجاوز مائة ألف جنيه .

ويترتب على وفاء الممول بتلك النسب براءة ذمته من قيمة الضريبة والمبالغ الأخرى المتنازع عليها ويحكم بانتهاء الخصومة في الدعوى إذا قدم الممول للمحكمة ما يفيد ذلك

الوفاء .

والعفو الضريبي وإنهاء المنازعات المنظورة أمام القضاء نظام تم تطبيقه في العديد من الدول مثل الأرجنتين وأستراليا والنمسا وبلجيكا وكولومبيا وفنلندا وفرنسا والهند وإيرلندا وإيطاليا وهولندا ونيوزلاند والبرتغال وروسيا وأسبانيا وهو يطبق عادة عند الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أو من نظام إلى نظام وهو دعوة لغير الملتزمين للالتزام بلقانون في المستقبل مقابل نزول الدولة عن الضريبة أو جزء منها أو عن العقوبة المقررة للمخالفة ، وهو نظام يختلف عن التصالح الضريبي أو الإسقاط الضريبي وهو نظام غير معلق على شرط كما هو الحال في قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لاختلاف طبيعة كل من الضريبتين .



ملخص رسالة للحصول على درجة دكتور فى المحاسبة

تطوير المحاسبة عن الضريبة على أرباح شركات الأموال لشركات المجموعة



إعداد الباحث / نبيل عبدالرؤف إبراهيم
كلية التجارة / جامعة عين شمس

دراسة تطبيقية

وحدة محاسبية واحدة وبالتالي فهي تساعد وتسهم فى إمكانية التخطيط والتنسيق والرقابة لشركات المجموعة وقد تناولت المعايير المحاسبية الدولية والمصرية كيفية إعداد القوائم المالية المجمعة فى تاريخ الحيازة وفى تاريخ لاحق لتاريخ الحيازة من خلال المعيار المحاسبى الدولى رقم (٢٧) ، ومعيار الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠) والمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٧) ،

ونظراً لأن كل من الشركة القابضة والشركة التابعة تقوم بتقديم إقرارها الضريبى لإدارة الضريبة مرفقاً به قوائمها المالية المستقلة ، من

قوائم مستقلة سواء كانت قائمة المركز المالى أو غيرها من القوائم المالية الأخرى ، كما أن الشركة القابضة تقوم بإعداد قوائم مالية مجمعة حيث إنها تمثل وحدة اقتصادية واحدة ، ويساعد التجميع على تقييم كفاية الأداء والمساعدة فى التنبؤ لأغراض التخطيط للإنتاج والتسويق بالإضافة للمرونة فى اتخاذ القرارات الرشيدة .

تأخذ شركات المجموعة الشكل القانونى لشركات الأموال التى قد تكون مملوكة ملكية خاصة أو ملكية عامة والقوائم المالية المجمعة Consolidated Financial Statement تنظر للشركة القابضة وكأنها

تعمل الشركات القابضة Holding Parent Co. والتابعة Subsidiary Co. كوحدة اقتصادية واحدة يحكمها مجلس إدارة الشركة القابضة والتى يطلق عليها شركة المجموعة ، وعلى الرغم من سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة لها نتيجة تملك أكثر من ٥٠٪ من أسهم الشركة التابعة على الأقل ، إلا أن كل شركة تعتبر مستقلة استقلالاً تاماً من حيث الشخصية القانونية والاعتبارية .

ونظراً لأن لكل من الشركة القابضة والشركات التابعة كيان قانونى مستقل ، لذلك تعد لكل من هذه الشركات

أجل تحديد الوعاء الضريبي وسداد ضرائب الدخل في حالة تحقيق أرباح صافية قبل توزيعها أو الاستفادة من الوفورات الضريبية في المستقبل إذا كانت نتيجة نشاطها خسارة ومن ثم لم تستخدم القوائم المالية المجمعة لأغراض المحاسبة الضريبية رغم إنه تم إعداد على أساس عمليات المجموعة باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة مستدة في ذلك على مجموعة من الأسهم العلمية والطرق والنظريات المحاسبية والاشتراطات الخاصة بتقريرها وعرضها .

لما كان ينظر للشركة القابضة والشركات التابعة لها بأنها وحدة اقتصادية واحدة على الرغم من أن لكل منها الشخصية القانونية المستقلة ، لذلك تعد القوائم المالية المجمعة لبيان نتائج أعمالها كافة ويستلزم الأمر في تلك الحالة استبعاد بعض البنود

المؤثرة كالاستثمارات في الشركات التابعة الموجودة بقائمة المركز المالي للشركة القابضة مقابل إدراج صافي أصول وخصوم الشركات التابعة في القائمة المالية المجمعة للمركز المالي ، وكذلك تستبعد من القوائم المالية المجمعة العمليات المتبادلة بين الشركة القابضة والشركات التابعة ، كالمبيعات من القابضة أو العكس ، فاستبعاد تلك العمليات يعمل على تجنب هامش من الأرباح المحققة من تلك العمليات باعتبارها تصويات عكسية مما يؤدي إلى ظهور القوائم المالية المجمعة بصورة تعبر عن المبيعات الحقيقية للمجموعة مع الغير مما يسفر عن انخفاض صافي الدخل الخاضع للضريبة في ضوء تلك التسويات وترتب على ذلك العديد من المشكلات الضريبية الناتجة عن إعداد القوائم المالية المجمعة ويصفه

خاصة :

(١) مدى سريان الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة من شركة تابعة لشركة تابعة مرتبطة أو للشركة القابضة ، سواء الأصل الثابت قابل للإهلاك أو غير قابل للإهلاك .

(٢) المعالجة الضريبية للعمليات المتبادلة بين شركة تابعة وشركة تابعة أخرى داخل المجموعة كميبيعات مواد خام مثلاً أو غيرها .

فتلك العمليات وغيرها ينتج عنها أرباح تخضع للضريبة - إذا كانت الشركة خاضعة - مما يؤثر على العبء الضريبي للمجموعة ككل بزيادة أعبائها .

تعتبر من أهم المشكلات التي اهتم بها الباحث مشكلة المحاسبة الضريبية المنفصلة للشركة القابضة وشركاتها التابعة والمقارنة بينها وبين

ما جاء بالأدب المحاسبي
والضريبي من مقالات وأبحاث
زخرت بها المكتبة العربية أو
المكتبة الأجنبية .

الفصل الثاني:

المعالجة المحاسبية للقوائم
المالية المجمعة .

وتناول فيه الباحث عرض
تفصيلي للمعالجات المحاسبية
للقوائم المالية المجمعة
واستعراض موجز عن أهمية
الشركات القابضة في دورة
الحياة الاقتصادية لما لها من
سيطرة تعمل على تمكين
الشركة الأم من المشاركة
الفعالة في رسم وتخطيط
السياسات العامة بالإضافة
للسياسات الإنتاجية والمالية
والتجارية في إطار تحقيق
الأهداف العامة للمجموعة
باعتبارها كيان اقتصادي
واحد يهدف إلى تعظيم
الربحية والبقاء في دنيا
الأعمال ، وتضمن هذا الفصل
المباحث التالية :

الإقرار الضريبي المجمع
لشركات المجموعة .

الفصل الخامس:

الدراسة الميدانية .

الفصل السادس:

الإطار المقترح للمحاسبة
الضريبية لشركات المجموعة .

الفصل السابع:

الدراسة التطبيقية .
واختتمت الدراسة بأهم
النتائج والتوصيات التي توصل
إليها الباحث .

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة
والدراسات السابقة .

تعرض فيه الباحث مقدمة
عن مشكلة البحث واتجاهات
وأبعاد المشكلة والأهداف
المنشودة نحو حل لمشكلة
البحث ، ثم قدم الباحث
مجموعة من الفروض والتي
طرحها للاختبار من خلال
دراسة تطبيقية للحكم على
صحة هذه الفروض من عدمه
كما تناول الباحث من خلال
هذا الفصل عرض موجز لأهم

المحاسبة الضريبية في حالة
القوائم المالية المجمعة للشركة
القابضة من خلال تقديم
إقرار ضريبي مجمع (موحد)
مما يساعد على تخفيف
العبء الضريبي على الوحدة
الاقتصادية وتخفيض تكاليف
الفحص والتحصيل للضريبة
على الدخل بالإضافة إلى
مسايرة التشريعات الضريبية
المتقدمة .

ولتحقيق أهداف الدراسة

قام الباحث بتقسيم الرسالة إلى
فصول تناولت الموضوعات

التالية :-

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة
والدراسات السابقة .

الفصل الثاني:

المعالجة المحاسبية للقوائم
المالية المجمعة .

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة للمعالجة
الضريبية للعمليات المتبادلة
بين وحدات المجموعة .

الفصل الرابع:

المبحث الأول :

طبيعة القوائم المالية المجمعة .

استعرض فيه الباحث الأسس والنظريات والطرق المحاسبية التي تستند إليها القوائم المالية المجمعة والقواعد والتظيمات المهنية التي أصدرت المعايير التي توضح كيفية إعدادها من معايير دولية وأمريكية ومصرية والفرض من إعدادها ومزاياها وعيوبها .

المبحث الثاني :

دراسة مقارنة للمفاهيم والقواعد

التي تحكم إعداد القوائم المالية المجمعة .

وتضمن هذا البحث دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن القوائم المالية المجمعة ، والاعتبارات التي تحكم عملية التجميع للقوائم المالية من خلال إصدارات التظيمات المهنية الأمريكية والإنجليزية والدولية وكذلك المصرية والتي لا تختلف كثيراً عن الدولية .

الفصل الثالث :

دراسة مقارنة للمعالجة

الضريبية للعمليات المتبادلة بين

وحدات المجموعة .

وتناول من خلاله الباحث التعليق بصورة واضحة على أهم المشكلات الجوهرية التي تقوم بحلها القوائم المالية المجمعة حتى لا تدرج أرباحها ضمن أرباح المجموعة ، نظراً لأن العمليات المتبادلة والتي تعرف أحياناً بالعمليات الوسيطة بين شركات المجموعة فهي تعد نتاج طبيعي لاستثمارات المجموعة بالكامل فيما بينها إلى أن يتم تقديم المنتج النهائي للغير سواء كان سلع أو خدمات ، فالعلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها لا تقتصر على مجرد الاستثمار بغرض الاستحواذ أو السيطرة بل تمتد لتتناول العديد من المعاملات الأخرى بين شركات المجموعة وبعضها البعض . كما تؤثر العمليات المتبادلة

على قائمة المركز المالي بل وتمتد لتؤثر على قائمة الدخل ، الأمر الذي يتطلب استبعاد تلك العمليات المتبادلة بموجب قيود تسوية حتى لا تؤثر على حسابات المجموعة ، وإنما ما يجب أن تتأثر به حسابات المجموعة فقط هو نتيجة تعاملات المجموعة مع الغير من أجل رظهار النشاط من ربح أو خسارة للمجموعة كوحدة اقتصادية واحدة ، نظراً لأن العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة تتضمن مجمل أرباح يجب استبعادها عند إعداد القوائم المالية المجمعة طالما أن تلك الأرباح الإجمالية لم تتحقق بالبيع لأطراف خارجية ، وبالتالي فعملية انتقال السلع بين شركات المجموعة لا تعدو عن كونها تعاملات وسيطة داخل المجموعة يجب أن لا تؤثر على النتيجة النهائية لأعمال المجموعة ككل نظراً لأنها تعاملات داخلية بين أطراف

ذات علاقة وليست تعاملات مع جهات خارجية .

وحيث إن التعاملات المتبادلة أو العمليات الوسيطة قد تكون عبارة عن مبيعات بضاعة من خامات أو خلافه بين الشركات التابعة وبعضها البعض أو بين الشركة القابضة والشركة التابعة أو العكس بين التابعة والقابضة أو قد تكون ناتجة عن مبيعات أصول ثابتة ، وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول:

المعالجة الضريبية لعمليات تبادل الأصول طويلة الأجل .

وتناول فيه الباحث عرض لمشكلة تبادل الأصول الثابتة وكذلك الأصول المتداولة بين شركات ووحدات المجموعة مستعرضاً نتائج هذه المشكلة من الأرباح الرأسمالية وكيفية تجنبها باعتبار هذه العمليات لم تخرج عن كونها عمليات داخل المجموعة وبالتالي لا بد أن يؤجل الاعتراف بالربح

الرأسمالي لحين التصرف في تلك الأصول لطرف من خارج المجموعة كما أن الباحث استعرض أيضاً في ذلك المبحث المعالجة الضريبية للعمليات المتبادلة بالتشريعات الضريبية المقارنة بالإضافة إلى كيفية المعالجة في مصر .

المبحث الثاني:

المعالجة الضريبية لعمليات تبادل القروض .

وفى هذا المبحث تناول الباحث عمليات الاقتراض والإقراض بين الشركات داخل المجموعة والتي تظهر عند التعرض للتمويل من داخل المجموعة بدلاً من الالتجاء للتمويل من خارج المجموعة لما فى ذلك من وفورات على المجموعة ككل وعدم التعرض لزيادة الأعباء التمويلية ، نظراً لأن شركات المجموعة هي الأجدر بأن تدرس عند إقامة مشروعات أو توسعات في زشطتها ، أن تختار أى من الطريقتين للتمويل إما من

الداخل أو من الخارج .

واستعرض الباحث أيضاً الإشارة إلى المعالجة الضريبية للفوائد المدنية والدائنة بالتشريعات الضريبية المقارنة بالإضافة إلى كيفية المعالجة في مصر لعدم إخضاع الفوائد الدائنة للضريبة واعتاد الفوائد المدنية .

المبحث الثالث:

المعالجة الضريبية لعمليات تبادل البضاعة .

وفى هذا المبحث تناول الباحث العمليات المتبادلة من البضاعة أو ما يسمف بالمخزون سواء من الإنتاج التام أو الإنتاج تحت التشغيل أو حتى من المواد الخام وما يسفر عن ذلك من أرباح تعتبر غير محققة على مستوى المجموعة .

تعتبر العمليات المتبادلة والمتثلة في تداول البضاعة بين شركات المجموعة قد امون مبيعات بضاعة من الشركة القابضة لإحدى

شركاتها أو بين الشركات التابعة بعضها البعض أو بيع بضاعة من إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة ، فهي تعاملات قد تكون أفقية أو رأسية ولكن في النهاية تتأثر بتلك المبيعات القوائم المالية المنفصلة لكل شركة ، سواء القابضة أو أى من الشركات التابعة المرتبطة بتلك التعاملات المتبادلة ، ولكن تلك التعاملات يجب أن لا يكون لها أى تأثير بشكل نهائى فى القوائم المالية المجمعة إلا إذا كان مع أطراف خارجية ، لما تقضى به معايير المحاسبة الدولية كما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم ٢٧ والمصرى رقم ١٧ من ضرورة استبعاد تلك العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة لكى تظهر القوائم المالية المجمعة بصورة عادلة وتعتبر بصدق عن حقيقة الأرصدة الواردة بالقوائم المالية المجمعة للمجموعة .

الفصل الرابع :

الإقرار الضريبي المجمع لشركات المجموعة .

قام الباحث فى هذا الفصل باستعراض لأنواع الإقرارات الضريبية الواجب تقديمها بالنسبة للشركات المجموعة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل ، ولما كانت شركة المجموعة تتكون من مجموعة من الشركات التابعة ، وتقوم شركة المجموعة بإعداد إقرار ضريبي لها يتمثل فى إقرار مجمع واحد عن المجموعة ككل كما لو كانت كيان اقتصادى واحد ، وفى حالات أخرى تقوم كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سواء مملوكة لها بشكل مباشر أو غير مباشر بالنسبة للشركة القابضة بتقديم إقرارات ضريبية منفصلة وذلك على مستوى كل فرع من فروع المجموعة وفقاً للقوانين الضريبية السارية .

والمعيار الأساسى لإعداد الإقرار الضريبي المجمع للمجموعة المترابطة (المجمعة) هو ملكية الشركة القابضة نسبة مئوية معينة فى أسهم الشركة التابعة مقابل سيطرتها عليها للأغراض التشغيلية والإدارية وهذه الملكية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، وعلى الرغم من أن الشركة الأم قد ينطبق عليها شروط الملكية فى حقوق ملكية الشركة التابعة إلا أنه فى بعض التشريعات كالأمريكى واليابانى مثلاً لا بد أن تكون الشركة التابعة المملوكة للشركة القابضة سواء بنسبة أو بالكامل وطنية وليست أجنبية لأغراض تقديم إقرار ضريبي مجمع للشركة القابضة (شركة المجموعة) تتباين النظم الضريبية فى استخدام وتطبيق نظام الإقرار الضريبي لشركة المجموعة فيوجد مدخلين أساسيين فى طرق إعداد وتقديم الإقرار

الضريبي للإدارة الضريبية فمن خلال المدخلين يمكن لأى شركة من شركات المجموعة تقديم إقرارها وفق النظام الضريبي السارى بالدولة الكائن بها المركز الرئيسى لشركة المجموعة .

ولقد تضمن هذا الفصل التعرض لكل مدخل من تلك المداخل من خلال مبحثين بالإضافة للتعرض لكيفية معالجة ترحيل الخسائر على مستوى المجموعة .

المبحث الأول:

طبيعة الإقرار الضريبي المجمع .

تختار أحياناً شركات المجموعة نظام الإقرارات الضريبية المنفصلة للشركات التابعة المكونة لشركة المجموعة لكى تصبح لها مرونة أكبر فى اختيار الطرق المحاسبية المناسبة وتحديد بداية ونهاية السنة المالية لكل شركة تابعة على حده إلا أن قوانين الضرائب غالباً فى جميع الدول لا تسمح بالتجول

بين الأسلوبين (الإقرارات الضريبية المجمعة أو المنفصلة) فمجرد أن تختار الشركة أسلوب الإقرار الضريبي المجمع فإن طلب حصولها على تصريح من الإدارة الضريبية بتغيير المسار واستخدام أسلوب الإقرارات المنفصلة يصبح أمر صعب .

يساعد الإقرار الضريبي المنفصل الشركات التابعة فى العمل على تحويل أرباحها من شركة تابعة إلى شركة تابعة أخرى من خلال تسعير للصفقات المتبادلة بين أطراف المجموعة لمحاولة تجنب سعر ضريبة مرتفع مطبق على نشاط إحدى الشركات التابعة للمجموعة ومن ثم تخفيض العبء الضريبي على المجموعة بالبعد عن سعر ضريبة مرتفع لإحدى شركاتها التابعة وخضوعها لسعر ضريبة منخفض .

المبحث الثانى:

طرق إعداد الإقرار الضريبي المجمع .

معظم الدول التى تقوم بتطبيق نظام الإقرار الضريبي المجمع لا تختلف عن بعضها فى مفهوم التطبيق ، ففكرة النظام واحدة وهى فى الغالب الاعتماد على القوائم المالية المجمعة والتى تصنع عن صافى ربح أو خسارة تمثل نتائج أعمال المجموعة بالكامل أو من خلال تجميع الإقرارات المنفصلة والتى يتم إعدادها من واقع القوائم المالية المنفصلة ويتم التجميع وفق إجراءات محددة بهدف إعداد وتقديم الإقرار الضريبي المجمع بعد أخذ موافقة الإدارة الضريبية لتقديم الإقرار الضريبي المجمع واستخدام مدخل المحاسبة الضريبية وفق نظم التجميع لشركة المجموعة بدلاً من نظام المحاسبة الضريبية على أساس الإقرارات المنفصلة لكل وحدة اقتصادية على حده والتى يكون العبء الضريبي بمقتضاه أزيد على كاهل تلك

الوحدات ويقل العبء على شركة المجموعة وفق نظام التجميع ، وذلك إذا تطابقت تعليمات ونظم التجميع على الشركة القابضة (شركة المجموعة أو الشركة الأم) في حالة تحقيق نسبة سيطرة محددة وجنسية الشركات التابعة للمجموعة .

كما تضمن البحث التعرض لميوب ومزايا الإقرار الضريبي المجمع موضعاً الشروط الواجب توافرها لإعداد الإقرار الضريبي المجمع لشركات المجموعة متداولاً للنظم المعمول به بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أقدم النظم الضريبية في العالم التي بدأت في تطبيق هذا النظام لشركات المجموعة أم من خلال اتباع أى من الطريقتين التاليتين :

١ - طريقة تجميع الإقرارات الضريبية المنفصلة .

٢ - طريقة إعداد الإقرار

الضريبي من واقع القوائم المالية المجمة .

المبحث الثالث :

المعالجة الضريبية للخسائر في ظل الإقرار الضريبي المجمع :

وفي هذا المبحث تناول الباحث التعرض لكيفية ترحيل الخسائر لشركات المجموعة على مستوى المجموعة وليس على مستوى كل شركة منفصلة كما هو النظام المعمول به في الإقرارات المنفصلة حيث أن بعض الأنظمة الضريبية لبعض الدول تقدم إجراءات للمحافظة على حقوق الشركة العاملة بدولتها من خلال إمكانية خصم الخسائر المحققة والمعترف بها في السنوات السابقة ليتم ترحيلها وفق النظام الضريبي المعمول به في تلك الدول ، ففى أمريكا مثلاً عند ملئ الإقرارات الضريبية الحالية يسمح بترحيل الخسارة المحققة والمعترف بها من قبل

الإدارة الضريبية للخلف لمدة ثلاثة أعوام وهذا الإجراء يخلق إعادة تمويل نقدي مقابل ضريبة الدخل المدفوعة بواسطة الشركة في الفترات السابقة ، وإذا لم تكفى أرباح السنوات السابقة لتغطية تلك الخسارة فإنه وفق التشريع الضريبي الأمريكى يتم ترحيلها للأمام حتى ١٥ عام ، وترحيل الخسائر للأمام قد يساعد على تخفيض الدخل الخاضع للضريبة حتى يتم التخلص من (Nols)

Net Operating losses

تماماً والترحيل للإمام يستخدم في الإقرار الضريبي المجمع لتخفيض الدخل الذى تحسب عليه الضريبة ويفضل التشريع الأمريكى إجراءات التجميع وخاصة للشركات التابعة المحققة خسائر لى تتخلص الإدارة الضريبية من إجراءات الترحيل إلى الخلف للشركات التابعة إذا تم محاسبته ضرائبياً بنظام

الإقرار المنفصل ، أما لأغراض التجميع فإن خسارة الشركة التابعة سيتم مقابلتها بأرباح المجموعة بالصورة المجمة وإذا أسفر التجميع عن خسارة وهذا نادر فإن الخسائر ترحل للأمام ، ويتم ذلك من خلال قاعدتين :

١ - قاعدة إعادة تحديد الأساس

Basis-Redetermination Rule

٢ - قاعدة تعليق الخسارة

Loss - Suspension Rule

الفصل الخامس :

الدراسة الميدانية :

وقام الباحث بإعداد دراسة ميدانية من خلال تقديم قائمة استقصاء لمجتمع الدراسة والذي يتكون من : محاسبوا شركة المجموعة ، ومحاسبوا الجهاز المركزي للمحاسبات القائمين بمراجعة شركات قطاع الأعمال العام ، ومراجعوا مأموريات ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة والاسكندرية ، ومراجعو مركز

كبار الممولين ، وكذلك السادة الأكاديميين ، وذلك لاختبار فروض البحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتوصل الباحث إلى نتائج تثبت صحة الفروض التي اختبرها ، والتي تم بناء عليها اتضح للباحث ضرورة إعداد إطار مقترح للمحاسبة الضريبية لشركات المجموعة .

الفصل السادس :

الإطار المقترح للمحاسبة

الضريبية لشركات المجموعة .

وفى هذا المبحث أعد الباحث إطار مقترحا لإعداد الإقرار الضريبي للمجمع لاستخدامه من أجل تطوير المحاسبة الضريبية لشركات المجموعة وتناول فيه موقف التشريع الضريبي المصرى السابق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والتشريع الضريبي الجديد ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي جاء بالجديد فى هذا السياق من خلال المادة (١٧) والتي تقضى بأن أرباح النشاط التجارى

والصناعى تحدد على أساس الإيراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن بيع أصول المنشأة المنصوص عليها فى البنود ١ و ٢ و ٤ من المادة ٢٥ من هذا القانون ، والأرباح المحققة من التمويضات التى يحصل عليها الممول نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أصل من هذه الأصول وكذلك أرباح التصفية التى تحققت خلال الفترة الضريبية وذلك كله بعد خصم جميع التكاليف واجبة الخصم ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه . ويعد ذلك اتجاه طيب للأخذ مستقبلا بهذا الاتجاه نظراً لأنه من ضمن معايير المحاسبة المصرية " المعيار المحاسبى المصرى رقم ١٧ :

القوائم المالية المجمعة " ،
والتي يمكن استخدامها بصفة
أساسية في إعداد الإقرار
الضريبي المجمع .

واقترح الباحث استخدام
القوائم المالية المجمعة في
إعداد وتقديم الإقرار
الضريبي المجمع لشركات
المجموعة وذلك من خلال
اقتراح قواعد معينة وشروط
محددة وشكل للإقرار
الضريبي المجمع لشركات
المجموعة محددًا الجهة
الواجب عليها الالتزام بتقديم
ذلك الإقرار وميعاده .

الفصل السابع :

الدراسة التطبيقية .

قام الباحث في ذلك
الفصل بأخذ إحدى الشركات
القابضة من شركات قطاع
الأعمال وشركاتها التابعة ومن
خلال قوائمها المالية تم
التطبيق لاختيار مدى
صلاحية تطبيق نظام الإقرار
الضريبي المجمع وهل يصلح
للتطبيق من عدمه وتبين
للباحث حقائق مؤكدة بأن هذا
النظام يحقق نتائج رائمة

لشركات المجموعة .

كما اتضح أن تطبيق نظام
الإقرار الضريبي المجمع
المقترح نجد أن العيب
الضريبي لشركة المجموعة
ينعدم نهائياً للاستفادة من
استبعاد أثر العمليات المتبادلة
بين شركات المجموعة والتي
تظهر بوضوح عند إعداد
القوائم المالية المجمعة
بالإضافة إلى ترحيل الخسائر
المجمعة للمجموعة في وعاء
واحد وغيرها من مزايا نتيجة
تطبيق النظام المقترح .

وانتهت الدراسة بعرض لأهم

التوصيات التي عرضها الباحث

للمبادرة بتطبيق هذا النظام

الجديد ومنها ما يلي :

١ - تعديل التشريع الضريبي
المصري معثلاً في القانون
الضريبي الجديد - قانون
الضريبة على الدخل رقم
٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإعطاء
الحق لشركات المجموعة
فيما يلي :-

(١) السماح لشركات

المجموعة المصرية
الجنسية أو المقيمة بتقديم

إقرار ضريبي مجمع عن
نفسها وعن شركاتها
التابعة .

(ب) السماح لشركات
المجموعة بالدول عن
تقديم الإقرار لاضريبي
المجمع إذا رغبت في ذلك
بشروط محددة منها أن
تكون استمرت في تقديم
إقراراتها الضريبية
المجمعة لمدة ٢ سنوات
سابقة على الأقل .

(ج) إعفاء الأرباح الرأسمالية
الناتجة من تداول الأصول
القابلة للإهلاك أو الفير
قابلة للإهلاك بيم
شركات المجموعة من
الخضوع للضريبة على
الدخل نظراً لأن المجموعة
تعد كيان اقتصادي واحد .

٢ - إلزام شركات المجموعة
من قطاع الأعمال العام
بتقديم وعرض القوائم
المالية المجمعة للشركة
القابضة عن نفسها وعن
شركاتها التابعة
لاستخدامها كمدخلات
أساسية في إعداد
الإقرار الضريبي المجمع .

بحث بشأن تطوير قانون ضريبة الملاهى

مقدمة من / نيرة أحمد شعيرة
كبير باحثين بالإدارة العامة لضريبة الملاهى

المقدمة :

تعتبر ضريبة الملاهى ضريبة نوعية غير مباشرة ويرجع تاريخ فرضها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٢ كضريبة هلى دخول أو أجرة مكان فى المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى - ثم صدر القانون ٢٢١ لسنة ٥١ وأدخل عليه تعديلات وإزاء كثرة هذه التعديلات التى أدخلت على القانون والجدول المرفقة له وللائحته التنفيذية فقد صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ بفرض ضريبة مقابل دخول المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى وللائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٩٩ إلا أن هذا القانون قد أبغض بضريبة الملاهى بل أهدرها مما أدى إلى إثراء أصحاب

دور الملاهى ثراءً فاحشاً وحرَم الخزانة العامة من دخل كان له أهميته قبل صدور هذا القانون .

■ لذا أقدم بحثى هذا بشأن المقارنة بين قانون ضريبة الملاهى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ السابق وقانون ضريبة الملاهى الحالى رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ وسلبيات القانون القديم وسلبيات القانون الحالى ومميزات القانون القديم ومميزات القانون الحالى وأوجه القصور فى كل منهم والمقترحات التى يجب أن تضاف إلى القانون الحالى .

أولاً : الأماكن أو الدور أو المحال الخاضعة لضريبة الملاهى :-

كان القانون القديم رقم ٢٢١ لسنة ٥١ يحتوى على جدولين (أ ، ب) وكان تحديد الأماكن والأنشطة الخاضعة للضريبة محدد على سبيل الحصر (مرفق جدول أ، ب) فكان الجدول (أ) يحتوى على ثلاثة بنود والجدول (ب) يحتوى على إحدى وعشرين بنداً .

ثم جاء القانون الحالى ٢٤ لسنة ٩٩ وأدمج الجدولين واحداً وقد (أسقط) هذا الجدول العديد من البنود التى كانت موجودة فى الجدولين أ ، ب للقانون السابق رقم ٢٢١ لسنة ٥١ مثل :

- ١ - ميادين سباق الخيل .
- ٢ - محال صيد الحمام .
- ٣ - جميع الأماكن العامة والمحلات الأخرى

الخاصة بالمراهقات
بمختلف أنواعها .

٤ - الشواطئ التى يكون
الدخول فيها بأجر .

٥ - وحدات خلع وحفظ
الملابس والشماسى
والكراسى والبنورات
وغيرها من الأدوات
والأشياء التى يستعملها
رواد الشواطئ نظير أجرة .

ثم جاء القانون الجديد
رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ يستمض
من ما أغفله فى القانون
السابق بإضافة البند الحادى
عشر فى جدول القانون
الحالى (ونص هذا البند أنه
غير ما تقدم من الأماكن أى
التى ذكرت فى الجدول "التى
يباشر فيها أى نشاط ترفيهى
أو للتسليه وقضاء الوقت" أى
أن هذا البند اشترط إخضاع
أى نشاط لضريبة الملاهى
ثلاثة شروط :-

١ - ألا تكون من الأماكن
الواردة فى البنود
السابقة .

٢ - أن تكون معدة لفرض
مباشرة نشاط ترفيهى أو
للتسليه وقضاء الوقت .

٣ - أن يكون الدخول فيها
عاماً وبمقابل (هذا البند
أعطى صلاحيات مفتوحة
لمفتش ضريبة الملاهى كل
حسب وجهة نظره فمنهم
من يرى أن هذا النشاط
خاضع للبند ١١ من
القانون الجديد ومنهم من
يرى عدم خضوعه مثال
ذلك إن بعض المأموريات
قامت بربط ضريبة
الملاهى على الموتسيكلات
الصغيرة التى تؤجر إلى
الطلبة والطالبات
والتلاميذ للعب بها ،
والبعض الآخر وجدا أن
هذا لا يخضع ، ووجه
البعض إخضاع حمامات
السباحة التى يكون فيها
الدخول بأجر ووجه
البعض الآخر عدم
خضوعها ، كما وجه
البعض ربط الأفراح التى
تقام فى الأماكن

الخاضعة لضريبة الملاهى
ورآه البعض عدم ربطها ،
وهكذل فجاء هذا البند
غير دقيق مما أدى إلى
كثرة الشكاوى والانتقادات
للقانون الجديد الأمر
الذى أدى إلى إلغاء البند
فى نهاية المطاف .

هذا وقد أدرك القائمين
على تشريع قانون ضريبة
الملاهى أن الجدولين (أ ، ب)
فى ظل القانون القديم رقم
٢٢١ لسنة ٥١ وتعديلاته البند
السادس فى الجدول (ب) وهو
(الألعاب الميكانيكية) غير
كاف حيث يوجد ألعاب أخرى
لا ينطبق عليها لفظ الميكانيكا
مثل الديسكو بوت فهى لعبة
مائية ببطارية كهربائية وكذلك
الفيديو جيم والأتارى
والألعاب الكمبيوتر - فصدر
قرار وزير المالية رقم ٤٣١ فى
١١/٧/١٩٩٤ والذى نص على
إخضاع كافة الألعاب
الكهربائية والألكترونية
والهيدروكسية والكمبيوتر
والأتارى بجميع أنواعها

لضريبة الملاهي اعتباراً من ١٢/٧/١٩٩٤ وقد كان قراراً موقفاً وجاء حاسماً لتعدد من المشاكل حيث جاء دقيق في وصف الأنشطة الخاضعة للضريبة وخاصة أنه ذكر الكمبيوتر كذلك قام القانون ٢٢١ لسنة ٥١ بإخضاع حمامات السباحة المفتوحة لجمهور الرواد ويكون الدخول فيها بأجر وكذلك إخضاع الأفراح متى كانت الفرقة الموسيقية من صاحب المحل وللأسف جاء القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ وقد خلا من كل ذلك فلم يضمن الجدول الوارد به ما جاء بقرار وزير المالية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٩٤ وخلا أيضاً من إخضاع حمامات السباحة التي يكون الدخول فيها حر وبأجر ولم يتعرض للأفراح نهائياً بخلاف ما ذكر من فروق بين القانونين القديم والحالي .

● فأنتى أرى في شأن الأماكن والدور والمحال الخاضعة لضريبة الملاهي

إخضاع الأماكن التالية لضريبة الملاهي :-

١ - إخضاع كافة الأفراح التي تقام في الأماكن الخاضعة لضريبة الملاهي للضريبة حيث تقوم هذه الأماكن بتقاضى أجور عالية نظير تأجير القاعة فقط إلى جانب باقى متعلقات الأفراح فنحن نرى فرض الضريبة على إيجار القاعة فقط وضرورة اطلاق مفتش الملاهي على العقد المحرر بين صاحب الفرح وصاحب الموقع التي بها القاعة .

٢ - ضرورة فرض ضريبة الملاهي على رواد البواخر التي تقوم بنقل الرواد إلى أماكن النزهة والترفيه وخاصة أن هذه البواخر يوجد على متنها أجهزة D.J وغناء ورقص وتكون الضريبة مفروضة على الذهاب والعودة .

٣ - يتقاضى أصحاب الكرتات

والخيول من الرواد مبالغ عالية يصل فيها أجر الساعة إلى ٥٠٠ جنيه وخاصة رواد الدول العربية والأجنبية (مثال منطقة الأهرامات بمحافظة الجيزة - والقناطر الخيرية بمحافظة القليوبية - شرم الشيخ بجنوب سيناء) فيجب ربط هذه الأنشطة بضريبة الملاهي وسبل التنسيق مع مجالس المدن والمحليات وشرطة المرافق.

٤ - اللشعات السياحية الصغيرة التي تقوم بنزهات في النيل يتقاضى أصحابها مبالغ كبيرة من الرواد نظير هذا الترفيه (مثال : القناطر الخيرية - شرم الشيخ - البحر الأحمر - سفاجا - المين السخنة - فايد - الاسماعيلية - اسكندرية - مرسى مطروح - الجيزة)

٥ - انتشرت محلات أجهزة الكمبيوتر بشكل كبير جداً حيث يوجد في كل محل عدد كبير من الأجهزة تصل إلى عشرون جهازاً أو تزيد باعتباره أصبح بديل للعبة الأتاري والفيديو جيم فيجب ربط هذه الأجهزة بضريبة الملاهي خاصة أنه جاء ذكرها في قرار وزير المالية ٤٣١ لسنة ١٩٩٤ والذي يطبق أيضاً في القانون الحالي ٢٤ لسنة ١٩٩٩ .

٦ - لعبة البلياردو فقد انتشرت هذه اللعبة بصورة كبيرة وأصبح لها قاعات كثيرة في المدن والقرى وكل قاعة لا تقل عن عدد ٢ ترابيزة بل قد تصل إلى عدد ٦ ترابيزات وأجر الساعة لا يقل عن ٥ جنيهات .

٧ - ألعاب الملاهي الموجودة بنوادي القوات المسلحة غير خاضعة لضريبة

الملاهي خاصة أن أصحاب هذه الألعاب من المدنيين وليسوا عسكريين .
الحالي .

ثانياً : سعر الضريبة :

إن سعر الضريبة في القانون الملقى ٢٢١ لسنة ٥١ كان أفضل بكثير عما ورد من سعر الضريبة في القانون الحالي ٢٤ لسنة ١٩٩٩ فقد نص كما هو وارد بالجدول المرفق بأن تكون الضريبة في نص القانون السابق بواقع ٦٠٪ إذا تجاوزت أجرة الدخول مبلغ جنيه واحد على أن تقرب إلى عشرة مليلا لصالح الخزنة هذا بالنسبة لكافة الأنشطة الواردة في الجدول (ب) أيضاً ومنها الألعاب الميكانيكية والكهربائية والتي فرض القانون الجديد لهن نسبة ١٠٪ من مقابل الدخول سواء تجاوز أجر الدخول مبلغ جنيه أو لم يتجاوز هذا المبلغ .

بالنسبة للبندين رقمي ٥ ، ٧ الواردة في الجدول (ب) بالقانون ٢٢١ لسنة ٥١ وهي :

■ البند رقم (٥) : القهاوى أو البارات المخصصة للملاهي والفرجة .

■ البند رقم (٧) : حفلات الموسيقى الآلية والصوتية .
كذلك دخول الأندية الليلية والكازينوهات أو الفنادق أو العومامات فقد صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بمضاعفة فئات الضريبة بحيث لا تقل الضريبة عن ١٠٠ قرش (مائة قرش) للفرد وتحصل هذه الضريبة سواء كان الدخول إلى الأماكن المذكورة بمقابل أو مجاناً وبذلك تكون الضريبة بعد مضاعفتها ١٢٠٪ من أجر الدخول وذلك فيما عدا الأماكن التي تقدم أعمالاً ثقافية كالمسارح والتمثيليات فيكون سعر الضريبة ٣٠٪ من

أجر الدخول في حين أن القانون ٢٤ لسنة ٩٩ فرض ضريبة على هذه الأماكن (وهى البندين ٥ ، ٧ فى القانون القديم ، ورقم ٨ فى القانون الحالى) والذى فرض ٢٥٪ من أجر الدخول وهنا يتضح الفرق الشاسع بين الفئات الضريبية فى القانون السابق والذى وصلت إلى ١٢٠٪ والقانون الحالى الذى فرض ٢٥٪ على نفس الأنشطة ، الأمر الذى يتعين معه تعديل سعر الضريبة بما يتلائم وأجر الدخول وبما يناسب القوى الشرائية للجنيه المصرى فى الوضع الحالى وأضعف الأيمان الرجوع للضريبة التى كانت مفروضة فى القانون ٢٢١ لسنة ٥١ وتعديلاته .

أهم الاقتراحات لما يجب أن تكون عليه فئة الضريبة ومنها :-

- ألعاب الملاهى ترفع ما بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ .
- الحفلات الفغائية أو

المصحوبة بالموسيقى والرقص بين ٥٠٪ أو ٦٠٪ .

- صالات الديسكو لا تقل عن ٦٠٪ .

- إيجار الخيل والكرتات لا تقل عن ٢٠٪ .

- المسرح تزداد من ١٠٪ إلى ٢٥٪ .

- عروض السيرك تزداد من ٥٪ إلى ٢٠٪ .

- الحفلات العامة فى النوادى تزداد من ١٠٪ إلى ٢٠٪ .

- سباق السيارات تزداد من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ أو ٦٠٪ .

- ربط الضريبة على تذاكر الصعود للباخرة بنسبة ٢٥٪ بالنسبة لجميع المحافظات .

- وصلات الدش للمنازل والمقاهى تخضع بنسبة ١٥٪ .

- ألعاب الملاهى الموجودة بنوادى القوات المسلحة تخضع بنسبة ٣٠٪

ثالثاً : الرقابة على ضريبة الملاهى :-

أنه يجب فى حالة تعديل سعر الضريبة أن يتم التشديد وأحكام الرقابة على أعمال تحصيل ضريبة الملاهى لأنه فى حالة زيادة الضريبة سوف يلجأ أصحاب دور الملاهى بشتى أنواعها إلى اختلاق الحيل للهروب من الضريبة كذلك يجب مراعاة القائمين على أعمال الرقابة لتخصيل ضريبة الملاهى من حوافز ومكافآت حتى لا يكونوا عاى عرض لإغراءات أصحاب دور الملاهى والعمل لحسابهم على حساب تحصيل الضريبة ونحن نقترح الآتى :-

- ١ - احتساب نسبة مئوية بسيطة على المحصل من ضريبة الملاهى لصالح العاملين فى حقل ضريبة الملاهى .

- ٢ - تكثيف الرقابة من قبل مفتش إدارة ضريبة الملاهى من المصلحة وكذلك من مديريات الضرائب

والمأموريات التي يوجد بها
تحصيل ضريبة ملاهى .

حيث أن الوضع الحالى لا
تتوافر فيه الرقابة اللازمة
وذلك نظراً لضعف المحصل
من ضريبة الملاهى حيث
أن سعر الضريبة الحالية لا
يتناسب مع بدلات لاسفر
وبدلات الانتقال التي سوف
تصرف للقائمين على
أعمال الرقابة على أعمال
الملاهى ولذلك يجب النظر
فى البند الخاص ببدلات
الانتقال والسفر فى حالة
تعديل سعر الضريبة .

رابعاً : عقوبة مخالفة قانون ضريبة الملاهى :

إن العقوبة التي كانت
مفروضة فى قانون ضريبة
الملاهى رقم ٢٢١ لسنة ٥١
كانت عقوبة غير مناسبة
وكانت عقوبة ضعيفة لا
تتناسب مع التهرب من دفع
ضريبة الملاهى وخاصة فى
ظل سعر ضريبة مرتفع . ثم
جاء القانون ٢٤ لسنة ١٩٩٩
وضع المادة ١٢ من القانون

فأوضحت عقوبة المخالف
والتهرب من ضريبة الملاهى
وقد وفق المشرع فى وضع هذه
المادة إلا أنه يوجد ملحوظة
على لفظ كلمة (زيادة) كنص
المادة (وفى جميع الأحوال
يلزم المخالف بأداء الضريبة
المستحقة أو الباقي منها مع
زيادة قدرها ١٠٪ من قيمة ما
هو ملزم بدائه عن كل يوم
تاخير بحد أقصى عشرة
أيام) .

فنحن نجد أنه عند
استخراج الإيصال (المستغل)
يكون غير مستساغ كتابة كلمة
(زيادة) فيجب تعديل اللفظ
من زيادة إلى لفظ غرامة
تأخير وليس له علاقة
بالغرامة التي تفرض من قبل
المحكمة لأنه قد حدث فى
الآونة الأخيرة أن قام
المخالفين بتقديم إيصال
الزيادة كبديل للغرامة
المفروضة من قبل المحكمة
وبالتالى لم تقم المحكمة
بفرض أى غرامة إضافية وقد
حدث هذا بالفعل لذل يجب

أيضاً أن الزيادة المفروضة
بمعرفة مفتش الملاهى ليس
لها علاقة بالغرامة المفروضة
من قبل المحكمة .

كذلك نرى أن يتم التنسيق
مع إدارات التهرب الضريبية
بكل محافظة وأن تخطر
بصورة من محضر المخالفة
حتى تقوم بمتابعة تحصيل
المبالغ الواردة فى هذه
المحاضر وذلك لأنه يوجد كثير
من المحاضر قد تم تحريرها
ومضى عليها أكثر من سنتين
ولم يتم سدادها ولم يتضح أى
معلومات عنها وعقبها
محاضر أخرى عن نفس
الموقع ولم تستكمل باقى
إجراءاتها ولم يتم سدادها
وأخيراً هذا تصورى لما يجب
أن يتم فى المرحلة الحالية
نحو تعديل قانون ضريبة
الملاهى الحالى حيث أن سعر
الضريبة لا يتناسب مع
المحصل من الرواد والذي يتج
الحصول عليه اصالح
المستقلين كمقابل دخول .

فهرس المجلة لعام ٢٠٠٦ م

العدد ٤٤١ - يناير ٢٠٠٦ م

كلمة العدد

رئيس التحرير

عام جديد مع أمل جديد

الضريبة على المرتبات في ضوء أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

الأستاذ / حمدي هيبه

قواعد العفو الضريبي وإنهاء المنازعات في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من /وزارة المالية

البنوك والتعثر (قراءات) دكتور / محمد الباز

العدد ٤٤٢ - فبراير ٢٠٠٦ م

كلمة العدد

رئيس التحرير

رجال الأعمال في الوزارة

أثر خصائص الوظيفة والمتغيرات الشخصية على درجة الولاء التنظيمي ومستوى

الأداء الوظيفي أ. د. / كامل على متولى عمران

الاتجاهات نحو عمل المرأة في الإدارة بدولة الإمارات العربية المتحدة (الجزء الأول)

د. / طارق رشدي عبد الحليم جبه

الواقع الزراعي في الوطن العربي واحتياجات المزارعين وأنواع التأمينات المناسبة

للمحاصيل الزراعية بقلم الأستاذ / Mr. P.P. RAO

المشروعات في البيئة المعاصرة (قراءات) دكتور / محمد الباز

العدد ٤٤٣ - مارس ٢٠٠٦ م

كلمة العدد

رئيس التحرير

قانون الضرائب الجديد والإقرار الضريبي

مقترحات لتطوير جهاز الضرائب العقارية إعداد / هادية حنا الله أبيادير

الاتجاهات نحو المرأة في الإدارة بدولة الإمارات العربية المتحدة (الجزء الثاني)

د. / طارق رشدي عبد الحليم جبه

الضرائب ونقطة البداية (قراءات) دكتور / محمد الباز

كلمة العدد

- الألف مصنع وآلاف المصانع المتعثرة رئيس التحرير
- أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التعليم والتدريب المهني إعداد دكتور/ محمد عبد الرزاق عرفان
- اقتراح ويبحث عن ضريبة الأطنان وتطوير طرق التحصيل إعداد/ نيرة أحمد محمود شعيرة
- تقييم الأداء في الشركات الصناعية « المجتمع السعودي »
- المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية أ. دكتور / محمد فرح عبد الحليم

كلمة العدد

- إننا لسنا في حاجة إلى جهاز لإدارة الكوارث رئيس التحرير
- عرض للتجربة المصرية كمثال تطبيقي حول أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التعليم والتدريب المهني إعداد دكتور/ محمد عبد الرزاق عرفان
- المعاملة الضريبية لتكاليف صناعة ونقل التكنولوجيا في ظل قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ دكتور/ سمير سعد مرقس
- تطوير طرق تحصيل ضريبة الأطنان الزراعية بالضرائب العقارية إعداد/ نيرة أحمد محمود شعيرة

كلمة العدد

- الأمور الفاحص في ظل مصلحة الضرائب الموحدة رئيس التحرير
- ملاحظات حول الإقرارات الضريبية دكتور/ جلال الشافعي
- تفوق على ذلك... واصنع إعلاناً مميزاً دكتور/ طلعت أسعد عبد الحميد
- تحرير التجارة دكتور/ أحمد فاروق غنيم
- أثر الجودة الشاملة في أداء كلية التجارة أ. دكتور/ محمد فرح عبد الحليم
- مبادئ ونماذج حوكمة الشركات (الجزء الأول) دكتور/ سمير سعد مرقس
- توصيات المؤتمر العربي الثامن للتكنولوجيا المالية والإدارية الإصلاحية للمنظمات

كلمة العدد

رئيس التحرير

■ إسقاط المال العام والصحافة

■ واقع الضريبة على العقارات المبنية في مصر والإطار المقترح للتطوير إعداد / عبد المنعم محمد على عامر

■ تفعيل النظام الضريبي المصري من خلال دمج الضرائب العقارية مع المصالح الإيرادية الأخرى إعداد / نيرة أحمد محمود شعيرة

■ مبادئ ونماذج حوكمة الشركات (الجزء الثاني) دكتور / سمير سعد مرقص

■ تأثير التحول الديمقراطي على الأوضاع الاجتماعية والثقافية (١) بقلم / السيد يسين

■ خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

■ PSYCHOLOGY OF TERRORISM Dr. Abdul Razak Erfan Part (1)

كلمة العدد

■ ماذا يعني إسقاط مستحقات الدولة لدى الصحف القومية ؟ رئيس التحرير

■ تأثير التحول الديمقراطي على الأوضاع الاجتماعية والثقافية (٢) بقلم / السيد يسين

■ كيف تجتذب العملاء لزيارة متجرك بالقوة ؟ وتكسب الملايين دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد

■ دوافع ومشكلات استخدام أجهزة الصرف الآلي في البنوك التجارية المصرية.

إعداد الباحث / أشرف محمد إبراهيم عوض

■ قانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

■ عدم دستورية المادة ٢٨ من القانون ١٥٧ لسنة ٨١ وأثره على المنازعات الضريبية

إعداد / نصر أبو العباس أحمد

كلمة العدد :

■ دمج مصلحتي الضرائب على المبيعات والدخل رئيس التحرير

■ دور إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال المصرية في ظل اقتصاد المعرفة (ملخص رسالة دكتوراة)

د. أشرف جمال عبد الرحمن

■ المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية (الجزء الأول)

أ/ مصطفى حسن بسيوني السعدني

■ تحول رهيب في التسويق والإعلان مع القرن الجديد دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد

■ إعادة هيكلة القطاع الصحي عن الحزب الوطني الديمقراطي

كلمة العدد

- المتعشرون في نظر البنوك عديمو الأهلية رئيس التحرير
- تفعيل دور المديريات المالية في الرقابة على المال العام كأحد محاور الإصلاح الاقتصادي في مصر تقديم / هشام منصور الجوهري عطية
- المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية (الجزء الثاني) أ/ مصطفى حسن بسيوني السعدني
- تحديات التسويق في العالم العربي دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد
- تطورات ومستقبل التأمين الصحي في العالم العربي الأستاذ / جان شويري
- دراسة جدوى المشروع (قراءات) دكتور / محمد الباز

كلمة العدد

- إلى أين نسير رئيس التحرير
- تدقيق الحسابات وأطره في إطار منظومة حوكمة الشركات د. أشرف حنا ميخائيل
- الدمج المصرفي في السوق المصري إعداد إدارة البحوث البنك الأهلي المصري
- الهندسة المالية الإدارية للمنظمات توصيات المؤتمر الذي أقامه المركز الاستراتيجي للمال والإدارة القاهرة / سبتمبر ٢٠٠٦ م
- متابعة لدراسة جدوى المشروع (قراءات) دكتور / محمد الباز

كلمة العدد

- وا إسلاماه ... في مؤتمر موسياد في تركيا رئيس التحرير
- الإعلانات السنية تعطي نتائج قاتلة دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد
- التطبيق العملي للمعالجة الضريبية للعقود طويلة الأجل دكتور / محمد عباس بدوي
- تعليقات قانون ضريبة الدخل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ والقوانين السابقة دكتور / سمير سعد مرقص
- ملخص رسالة إعداد / نبيل عبدالرؤف إبراهيم
- « المحاسبة عن الضريبة على أرباح شركات الأموال لشركات المجموعة » بحث بشأن تطوير قانون ضريبة الملاهي
- فهرس إجمالي للمجلة لعام ٢٠٠٦ م نيرة أحمد شعيرة

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميرانكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميرانكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

٥١٪ للجانب المصري ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثله:

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميرانكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر
على كوندزو شلل.

• قد جهزت ميرانكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الغزل المتوسط:-

الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٥٢٥٠ طن

الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي

• مصنع الغزل الرفيع:-

الطاقة = ٧٣١٥٦ مردن

الإنتاج = ٣١٠٠ طن

الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي

• مصنع الغزل السميك:-

الطاقة = ٢٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميرانكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق
أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا
(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٢٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من (٢٨ مليون جنيه)

بنسحب الشباب

بطاقة الأهلي للشباب

MasterCard Electronic

- تتبع البطاقة لحاملها السحب النقدي بدون مصاريف من خلال آلات صراف آلي البنك الأهلي المصري.
- تمكن حاملها من الحصول على السلع والخدمات لدى أكثر من ٢٠ ألف منشأة تجارية وخدمية داخل مصر.
- يمكن لأولياء الأمور المغتربين والمقيمين إمكانية إعطاء تعليمات البنك بالخصم من حساباتهم وإضافة مبالغ معينة لبطاقات أبنائهم شهرياً.
- لأول مرة تتبع البطاقة لحاملها الحصول على بطاقة ماستر كارد انترنت المدفوع مسبقاً تشكك من سداد قيمة مشترياته وتعاملاته من خلال شبكة الانترنت.
- خصومات من تجار مصر وفرنسا ومشتريات آليات أخرى.
- الاتصال بخدمة الأهلي فون ٥٧٦٠٧٧٧ على مدار ٢٤ ساعة.



البنك الأهلي المصري
الأقرب إليك

www.nbe.com.eg